وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

دور الذكاء الاقتصادي في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة : الجزائر خلال الفترة (2018- 2022)

من إعداد:

- منية بوعفان
-

إشراف الأستاذ (ة):

- د. رياض موساوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د.براهمي خالد	أستاذ	رئيســــــــا
د. رياض موساوي	أستاذ محاضر قسم -أ-	مشرفا ومقررا
أ.د. عبد الحميد حفيظ	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023- 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

دور الذكاء الاقتصادي في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة : الجزائر خلال الفترة (2018- 2022)

من إعداد:

- منية بوعفان
-

إشراف الأستاذ (ة):

- د. رياض موساوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د.براهمي خالد	أستاذ	رئيســــــــا
د. رياض موساوي	أستاذ محاضر قسم -أ-	مشرفا ومقررا
أ.د. عبد الحميد حفيظ	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023- 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص ليسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة) :.....

المشرف على مذكرة التخرج **ماستر** / **تقرير تربص لليسانس** للسنة الجامعية : 2024/2023

فئة ليسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1*		
-2*		
-3*		
-4*		
-5*		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1* بوعفان منى	إقتصاد نقدي وبنكي	دور الذكاء الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
-2*		

أوفق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم	الامضاء	تاريخ الامضاء
		2024/05/26

الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات وأخص بالذكر الأستاذ المشرف :

الدكتور "موساوي ريـــــاض"

كما أشكر كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد العربي التبسي – تبسة–

وجميع عمال الكلية والجميع دون إستثناء

أختم بالشكر الخاص لأساتذة اللجنة المحترمـــة

بوعفان منـــية

الإهـــــــــداء

إلى من سهرت الليالي لأجلي أمي الغالية

إلى روح والدي الطاهرة رحمة الله رحمة واسعة

إلى زوجي وأولادي : نور الدين، أروى هيبة الرحمان، لجين أمة الله.

إلى كل أفراد عائلتي إلى كل أصدقائي

أهـدي هذا العمل

بوعفـــان منيـــة

ملخص

ملخـــــــــــــص

تهدف هذة الدراسة عموما إلى توضيح الدور الذي يلعبه الذكاء الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة كيفية إستفادة الجزائرمن الذكاء الإقتصادي كأداة إستراتيجية لجذب الإستثمارات الأجنبية، حيث تبرز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الاقتصاد الجزائري من خلال توفير فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، وتحفيز النمو، كما تستعرض الدراسة الأدوات والتقنيات التي يستخدمها الذكاء الإقتصادي لتحليل البيئة الإستثمارية في الجزائر، و تحديد الفرص والتحديات.

كما تسلط الضوء على استراتيجيات ناجحة لجذب الإستثمارات، مثل تحسين بيئة الأعمال و تقديم حوافز مالية، كما تؤكد الدراسة على دور الحكومة الجزائرية في تبني سياسات فعالة للذكاء الاقتصادي، ومعالجة التحديات لضمان جذب مستدام للإستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير فقد أثبتت نتائج الدراسة أن مناخ الإستثمار بالجزائر غير مشجع لإستقطاب المستثمر الأجنبي رغم الإمكانيات والفرص المتاحة، كما أن تطبيق آليات الذكاء الإقتصادي في الجزائر يمشي بخطى بطيئة لا ترقى للمستوى المطلوب .

<u>كلمات مفتاحية:</u> ذكاء إقتصادي – إستثمار أجنبي مباشر – جزائر – مناخ الإستثمار– فرص وتحديات.

Abstract

This study aims to clarify the role of economic intelligence in attracting foreign direct investment (FDI) and specifically how Algeria can benefit from economic intelligence as a strategic tool to attract foreign investments. The importance of FDI in enhancing the Algerian economy is highlighted through job creation, technology transfer, and growth stimulation. The study examines the tools and techniques used by economic intelligence to analyze the investment environment in Algeria, identifying opportunities and challenges.

It also sheds light on successful strategies for attracting investments, such as improving the business environment and offering financial incentives. The study emphasizes the role of the Algerian government in adopting effective economic intelligence policies and addressing challenges to ensure sustainable investment attraction and economic development.

Finally, the study's results indicate that the investment climate in Algeria is not encouraging for attracting foreign investors despite the available opportunities and potential. The application of economic intelligence mechanisms in Algeria is progressing slowly and does not meet the required level.

Keywords: Economic Intelligence – Foreign Direct Investment – Algeria – Investment Climate – Opportunities and Challenges.

الفهـــرس

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

الرقم	المحتـــــــويـــــــات	الصفحة
01	شكر وتقدير	
02	اهداء	
03	الملخص	
04	فهرس المحتويات	
05	قائمة الأشكال والجداول	
06	مقدمة	أ ـ د
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للذكاء الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر	
08	تمهيد	02
09	المبحث الأول: الإطار النظري الذكاء الإقتصادي	03
10	المطلب الأول: مفهوم الذكاء الإقتصادي	03
11	1- تعريف الذكاء الإقتصادي	03
12	2- عناصر الذكاء الإقتصادي	04
13	3- أهمية الذكاء الإقتصاد	05
14	4- انواع الذكاء الإقتصادي	07
15	المطلب الثاني: جوانب الذكاء الإقتصادي	07
16	1- خصائص الذكاء الإقتصادي	07
17	2- اهداف الذكاء الإقتصادي	08
18	3- وظائف الذكاء الإقتصادي	10
19	4- أبعاد الذكاء الإقتصادي	12
20	المطلب الثالث: مراحل الذكاء الإقتصادي- نماذج في العالم	14
21	1- مراحل الذكاء الإقتصادي	14
22	2- نماذج الذكاء الإقتصادي	15
23	- وسائل الذكاء الإقتصادي " نموذج فولد " fuld	15
24	- النظام الياباني	17
25	- النظام الإمريكي	17
26	- النظام الفرنسي	18
27	المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	19
28	المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	19
29	1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.	19

30	2- اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	20
31	3- أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	21
32	4- خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	22
33	5- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	23
34	المطلب الثاني: التحليل الإقتصادي لتأثير الإستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة	25
35	1- العوامل المحددة لانتقال رؤوس الإموال	25
36	2- عوائد الإستثمار الأجنبي المباشر	25
37	المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	27
38	1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	27
39	2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	29
40	المبحث الثالث: علاقة الذكاء الإقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر	30
41	المطلب الأول: الذكاء الإقتصادي والتنافسية	30
42	المطلب الثاني: الذكاء الإقتصادي و ملائمة بيئة الإعمال	33
43	خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دراسة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تطبيق تقنيات الذكاء الإقتصادي خلال الفترة (2018-2022).		
45	تمهيد	37
46	المبحث الأول: واقع الذكاء الإقتصادي في الجزائر وعلاقتة بتطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2018-2022)	38
47	المطلب الأول: واقع الذكاء الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	38
48	1- أدوات ووسائل تجسيد الذكاء الإقتصادي في الجزائر	38
49	2- تحديات استخدام الذكاء الإقتصادي في الجزائر	39
50	3- الجهود المبذولة في مجال الذكاء الإقتصادي	40
51	المطلب الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وعلاقتة بالذكاء الإقتصادي في الفتر ة (2018-2022)	41
52	1- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الإستثمارات الأجنبية في الفتر ة (2018-2022)	41
53	2- الإستثمارات الأجنبية الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	43
54	3- أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2020-2022)	44
55	المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثر كوفيد-19	46
56	المطلب الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر	46
57	1- مفهوم المناخ الإستثماري	46

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

58	2- مقومات المناخ الإستثماري في الجزائر	47
59	المطلب الثاني: أثر كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري	48
60	1- انتشار كوفيد 19 والآثار الإقتصادية العالمية	48
61	2- تأثير كورونا على الإستثمار وعلى التوازنات الكلية الإقتصاد الجزائري	50
62	المطلب الثالث: أهم القرارات الإستثمارية لمواجهة الأزمة covid-19	53
63	المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وعواقب جذبة في الجزائر (2018 – 2022)	54
64	المطلب الأول: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2018 – 2022)	54
65	1- المؤشر العام للحرية الإقتصادية	55
66	2- المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة	57
67	3- المؤشر العام للبنية التحتية	59
68	المطلب الثاني:عوائق جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	62
69	أولا - المعوقات القانونية والإدارية	62
70	ثانيا - المعوقات الإقتصادية والمالية	64
71	المطلب الثالث: سبل تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	64
72	أولا - الإصلاحات الإقتصادية	64
73	ثانيا - المبادئ التي يخضع لها المستثمر الأجنبي	65
74	ثالثا - الحماية الممنوحة للمستثمر الأجنبي	66
75	رابعا - آليات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (التحفيزات والإمتيازات)	66
76	خلاصة الفصل الثاني	68
77	الخاتمة	70
78	النتائج الدراسية	71
79	الإقتراحات	72
80	صعوبات الدراسة	73
81	قائمة المصادر والمراجع	
82	الملاحق	

قائمـــة الجـــدول

الرقم	عنـــــــــوان الجدول	الصفحة
01	مفهوم الذكاء الاقتصادي وفقا لعدد من الباحثين	03
02	حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2018-2022) بالمليون دولار.	42
03	الإستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2018-2022).	43
04	ارصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2020-2022).	44
05	مشروع الإستثمار الرقمي سنة 2021 الوارد إلي الجزائر.	45
06	رصد اداء المؤشرات الإقتصادية الكلية لسنوات الجائحة (2019-2020).	51
07	القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للحرية الإقتصادية متوسط الفترة (2018-2021)	56
08	القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2018-2021)	58
09	القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية متوسط الفترة (2018-2021)	60

قائمـــة الأشـــكال

الرقم	عنـــــــــوان الشـــــكل	الصفحة
01	عناصر الذكاء الإقتصادي.	05
02	أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.	06
03	استغلال الفرص	11
04	مراحل الذكاء الإقتصادي	15
05	محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	24
06	الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	28
07	حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2018 – 2022).	42
08	التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر ل كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي المباشر	49

مقدمة

مقدمة:

يتسم عالم اليوم بالتنافسية الشديدة في ساحة الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أمرا بالغ الاهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

والجزائر واحدة من الدول التي تسعى جاهدة لتحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق ذلك تبنت مجموعة من التدابير من بينها تطبيق آلية الذكاء الاقتصادي في هذه العملية، حيث يعمل هذا الاخير على تحليل العوامل التي تؤثر على جاذبية البلد كوجهة للاستثمار الاجنبي المباشر، مع التركيز بشكل خاص على السياسات الاقتصادية والتطورات السياسية.

اشكاليه البحث.

على الرغم من تأكيدات المستثمرين الأجانب، بمدى إهتمامهم بالنشاط في الجزائر ومدى ثقتهم في قدرات البلاد لإحقاق أرباح معتبرة، ورغم كثره الزيارات والتصريحات المشجعة، الا ان نسبة المشاريع قليلة جدا لا تكفي لإنعاش الإقتصاد الوطني بشكل فعال، فأرتأت الجزائر أن تواكب التطورات الاقتصادية الحديثة وقامت بتبنى آلية الذكاء الاقتصادي لتوفير المعلومة وهنا يبرز التساؤل الأساسي في بحثنا هذا وهو:

كيف يؤثر تقدم تقنيات الذكاء الاقتصادي على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

- هل مناخ الاستثمار بالجزائر يشجع إستقطاب المستثمر الأجنبي؟ وفي حالة النفي ما أسباب ذلك؟ وكيف يتم تحسينه؟
- هل تلقت الجزائر حجما من الإستثمار الأجنبي المباشر يتوافق مع قدراتها وإمكانياتها؟
- هل تطبيق تقنيات الذكاء الاقتصادي من شأنه تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات هذه الاستثمارات؟
- هل قامت الجزائر بتبني إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي بشكل شامل؟

الفرضيات:

– تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية بواسطة تقنيات الذكاء الإقتصادي يعزز الثقة مع المستثمرين ويجعل الجزائر وجهة مفضلة للإستثمارات على المدى الطويل.

– إطلاق مبادرات حكومية لتشجيع الإبتكار وريادة الأعمال التقنية في الجزائر يجعل السوق أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات التكنولوجيا والإبتكار.

– إستخدام تقنيات الذكاء الإقتصادي في مجالات مثل التسويق الرقمي وتحليل البيانات يسهم في تحسين فعالية جهود التسويق للشركات الجزائرية ويجذب إهتمام المستثمرين الأجانب.

أسباب اختيار البحث:

– تزايد إهتمام الدول بالإستثمار الأجنبي في الجزائر.

– حاجة الجزائر الى الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز نمو الإقتصاد وتعزيز حيويته.

– التعرف على العوامل الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذلك التعرف على العوامل التي تتحكم في تدفق هذا الأخير.

– التعرف على مدى تأثير تطبيق آليات الذكاء الإقتصادي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة.

– تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة إقتصادية تشكل عملية تشجيعية، وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الإقتصاديات وإندماجها في الإقتصاد العالمي.

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التمويل البديلة عن الأشكال التقليدية.

– يمثل أسهل طريقة و أكثر الوسائل فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها، وزرع تقنيات الادارة الحديثة، بالاضافة إلى أنه يشجع على خلق فرص وظيفية ويرفع من مهارات العمال ويفتح أسواق جديدة للتصدير.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- العوامل الجوهرية التي تساهم في رفع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الاهمية البالغة للذكاء الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- تاثير كوفيد-19 على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.
- تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار وزياده تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الاهتمام المتزايد الذي حظي به و لا يزال يحظى به حاليا الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية في ظل مرحلة راهنة يميزها توجه العديد منها نحو تحسين اداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

حدود الدراسة:

من اجل معالجة اشكالية الموضوع تم تحديد اطارين زماني ومكاني، فالاطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي تركزت على سنوات 2018 الى 2022، لكون هذه الفترة تزامنت مع جائحة كوفيد-19 وتاثيرها على استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

- اما الاطار المكاني، فان هذه الدراسة تخص الواقع الجزائري في التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تطبيق آلية الذكاء الاقتصادي لإستقطابه.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي وخاصة في الفصل الاول وذلك بابراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر وكذا الذكاء الاقتصادي بالاضافة الى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالفترة المدروسة.

مصادر وأساليب جمع المعلومات والبيانات:

من اجل اعداد هذه الدراسة تم الإستعانة بمجموعة من المراجع باللغة العربية و الإجنبية من كتب واطروحات دكتوراه، ورسائل ماجستير ،مقالات، ملتقيات، إضافة الى عديد التقارير الصادرة عن جهات محلية إقليمية دولية رسمية ومن أهمها صندوق

النقد العربي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتمان الصادرات.

أقسام الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع إرتأينا تقسيم هذا البحث الى فصلين وذلك وفق اتباع الخطة التالية:

– الفصل الأول: جاء تحت عنوان: الأدبيات النظرية للذكاء الاقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر، لقد حاولنا من خلاله تقديم عرض مفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر من خصائص، أهمية، انواع، محددات....الخ مستعرضين في ذلك تحليلا اقتصاديا لتأثير الاستثمارات الاجنبية على الدول المضيفة، ثم الانتقال الى دراسة انعكاساته الايجابية والسلبية على الاقتصاد. كما تناولنا عرض مفصل لمفهوم الذكاء الاقتصادي، خصائصه، أبعاده، مراحله، وظائفه.....الخ وأخيرا استشهدنا بنماذج من العالم. وبعد ذلك تم التطرق إلى علاقة الذكاء الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر.

من خلال علاقة الذكاء الاقتصادي بالميزة التنافسية المستدامة وكذا ملائمة بيئة الاعمال لتطبيق آلية الذكاء الاقتصادي.

– الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان: دراسة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل تطبيق تقنيات الذكاء الاقتصادي خلال الفتره 2018–2022.

ولقد حاولنا من خلاله دراسة واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة و كذا تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، وعلاقته بتطبيق آلية الذكاء الاقتصادي ثم انتقلنا الى دراسة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، في هذه الفترة وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري مستخلصين أهم القرارات الاستثمارية التي قامت بها الجزائر لمواجهة هذه الازمة.

في الاخيرتم تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مستخلصين في الاخير اهم العوامل المعيقة لتدفقه بالاضافة الى تقديم بعض السبل التي نراها كفيلة و ناجعة للتقليل من هذه المعوقات من اجل زيادة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر و اختم هذه الدراسة بجملة من النتائج والاقتراحات التي يمكن ان تكون مفيدة.

الفصل الأول

تمهيـد:

يعد الذكاء الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المفاهيم والمجالات التي تثير إهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بالإقتصاد والتنمية الإقتصادية.

حيث يتناول هذا الفصل الأدبيات النظرية المتعلقة بالذكاء الإقتصادي وكيفية تأثيره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة مستعرضا المفاهيم الرئيسية لكليهما، كما سيتم تقديم إطار نظري لفهم العلاقة بين الذكاء الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على العوامل التي تأثر على هذه العلاقة وأثرها على التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للذكاء الإقتصادي.

حيث سنتناول في هذا المبحث مفهوم الذكاء الإقتصادي، خصائصه، أبعاده وكذا المراحل التي مر بها مع إستعراض نماذج من العالم .

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الإقتصادي:

1- تعريف الذكاء الإقتصادي: يعد موضوع الذكاء الإقتصادي من الموضوعات الحديثة بل الأكثر حداثة في مجال المال و الأعمال والإقتصاد وتكنولوجيا المعلومات التي لا زالت الكتابات فيه تتراوح بين الندرة و المحدودية، ويعد مصطلحه مصدر نقاش وبحث منذ زمن بعيد بناءا على دراسات مكثفة و نقاشات حادة بين العديد من الباحثين، الذين تحمل تعريفاتهم نوعا من الأختلاف في تحديد مفهومه والجدول التالي يبين أبرز هذه التعريفات:[1]

الجدول(01): مفهوم الذكاء الإقتصادي وفقا لعدد من الباحثين

(الباحث، السنة، الصفحة)	التعريف المقترح.
(Baumard,1991,29)	"تلك الممارسات الهجومية والدفاعية للمعلومات والهادفة إلى خدمة الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للمؤسسة، وذلك عبر الربط بين سلوك المؤسسة ومعارفها".
(Marte,1994,11)	"مجموعة الأنشطة المنسقة المرتبطة بالبحث، المعالجة، التوزيع ،ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الإقتصاديين، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة شرعية، مع توفير كافة الضمانات لحماية الإرث اللامادي للمؤسسة في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة".
(Martinet et marti,1995,12)	"القدرة على ضمان بيئة المؤسسة المرتبطة بالقدرة على فهم ومعرفة البيئة".
(Kuhlmannetal,1999,14)	"إبتكار مختلف الطرق التي توجه متخذي القرار في المؤسسة نحو إتخاذ قرارات صائبة، وذلك عبر توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالجودة والدقة والكمية المطلوبة" .
(Pauker et al,2000, Vi)	"أداة تساعد على توفير معلومات شاملة عن البيئة الخارجية لكبار صناع القرار في الوقت المناسب لدعم عملية وضع وتطوير استراتيجية المؤسسة".
(Levet,2002)	"ذلك النشاط المنظم الذي يساعد المؤسسة على معرفة ما يجب معرفهة عن بيئتها ومنافسيها، مع توفير الحماية اللأزمة لإرثها المعرفي بمنع منافسيها من معرفة مالا يجب معرفته عنها، وبذلك فإن هذا المفهوم يهدف لإستشراف التغيرات وإستباقها وفك غموض المستقبل" .

[1] أبو بكر خوالد_ خير الدين بوزرب، **الذكاء الإقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الإقتصاديات والدول قراءة في التجربة اليابانية**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 3 ، سبتمبر 2017، ص 37.

(Quarnby,2003,03)	"ذلك الذكاء الذي يتمتع به مستوى معين من المديرين من أجل صياغة السياسات والخطط الإستراتيجية الطويلة الأمد للمؤسسة".
(Lesca,2004,65)	"سيرورة تقدم العلاقة بين المؤسسة وبيئتها، والتي تجيب على وظائف المؤسسة وإستعمالها لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي تزودها بالمعلومات الإستراتيجية المفيدة".
(Besson et possin,2006,36)	"القدرة على إيجاد أجوبة على مختلف التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال مختلف المعلومات المخزنة من طرفها".
(Goria,2006,19-20)	"عمليات جمع وتفسير المعلومات حول نشاطات المنافسين الحاليين أو المحتملين لإكتشاف نقاط ضعفهم أو نقاط قوتهم".
(Dufau,2010,02)	"نشاط إنتاج المعرفة طبقا لما يخدم الأهداف الإقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة، وإن عملية الجمع والإنتاج للمعلومات تتم بطريقة شرعية ومن مصادر مفتوحة".

المصدر: أبو بكر خوالد_خير الدين بوزرب، **الذكاء الإقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الإقتصاديات والدول قراءة في التجربة اليابانية**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 3، سبتمبر 2017، ص ص.37، 38.

وتأسيسا على مختلف التعريفات السابقة الذكر تمكن الباحثان في الأخير من إستنتاج أن مفهوم الذكاء الإقتصادي يعبر عن: " ذلك النظام الكفيل برصد بيئة المؤسسات والدول والذي يمكنها من اكتشاف الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف، وذلك عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبحث، والمعالجة، والتوزيع، ونشر المعلومات بشكل مفيد، يساعد المؤسسات والدول على إتخاذ القرارات الصائبة وتعزيز قدراتها التنافسية مع الإشارة إلى أن كل هذه الفعاليات تتم في إطار قانوني وتحمل في طياتها أبعادا حمائية و تأثيرية".[1]

2- عناصر الذكاء الإقتصادي: يتكون نظام الذكاء الإقتصادي من ثلاث نظم مترابطة ومتكاملة، هذه العناصر متمثلة في:

أ_ اليقظة الإستراتيجية: تكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار وتفعيله.

[1] – نفس **المرجع السابق**، ص 38.

ب_ الإتصال والأمن: ويقصد به التحضير والتحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال ووضع بنود سرية في عقود العمل.

ج_ التأثير: معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة من أجل إتخاذ القرار الناجح الذي يكون له دور وتأثير على هذا المحيط[1].

- هذه العناصر موضحة في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (01): عناصر الذكاء الاقتصادي

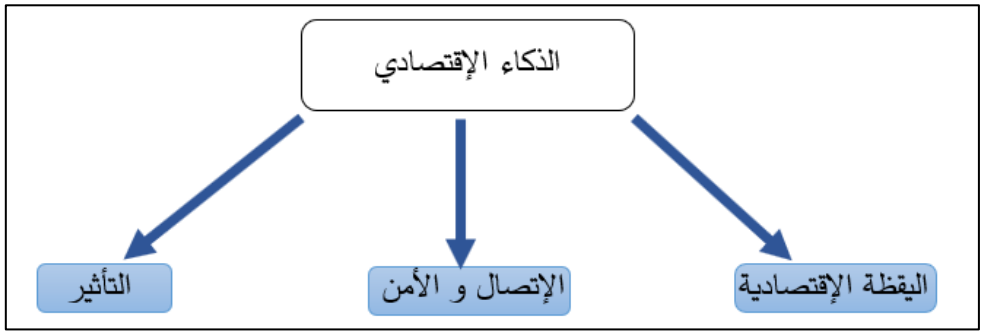

الصدر: أحمد ميلي سمية- فاطمة دغفل، **واقع ومعوقات الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017،ص05.

3- أهمية الذكاء الإقتصادي: ان للذكاء الإقتصادي أهمية كبيرة في بقاء وتوسع نشاط المشروع في ظل اشتداد حدة المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي , وبالتالي يوفر للمؤسسة الحماية من التهديدات الخارجية واستغلال الفرص والتكيف مع مختلف التغيرات الخارجية , كما يوضحه الشكل التالي :

[1] - سمية أحمد ميلي- فاطمة دغفل، الملتقى الدولي حول: **واقع ومعوقات الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة ، جامعة محمد بوضياف، المسيله 2017 صفحة 05.

الشكل رقم(02) : أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة

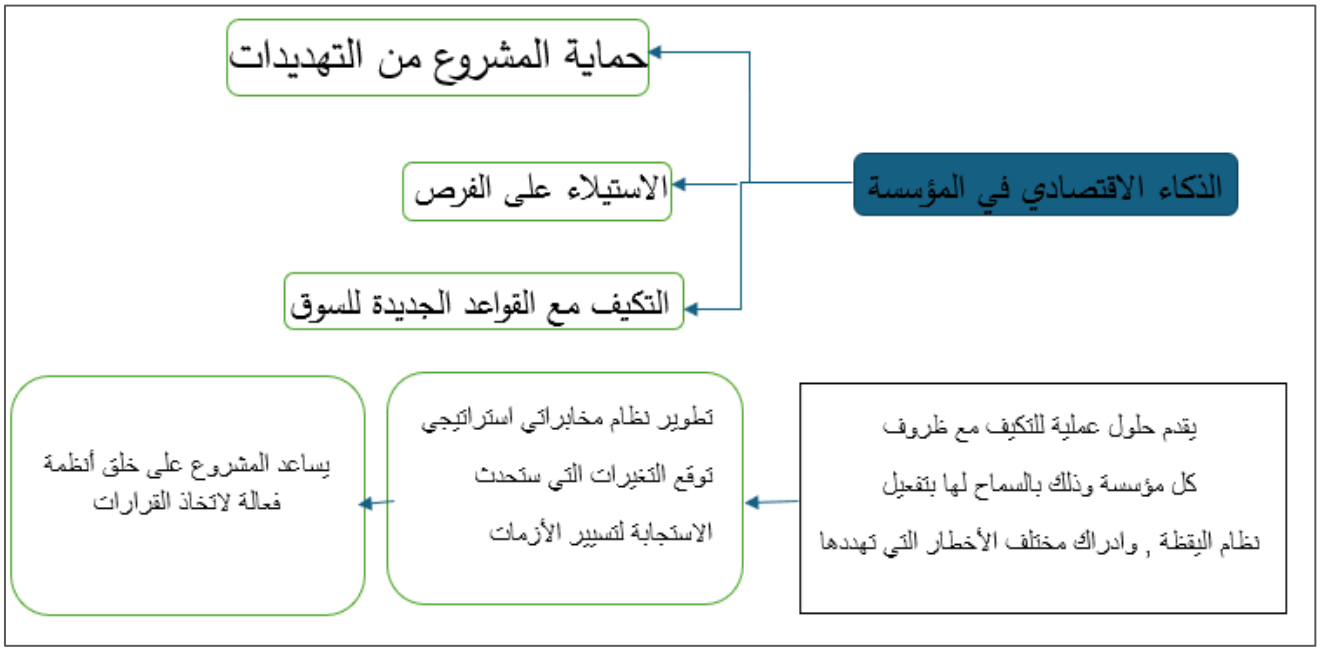

المصدر:مصطفى بودرامة, **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر**, مجلة البحوث والدراسات, المجلد 15، العدد 01 ،2018، ص 431.

- إضافة الى ماسبق فالذكاء الاقتصادي له دور فعال في تحقيق الآتي:
- يستعمل الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الآداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية .
- خلق التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين .
- خلق روابط بين مختلف المشروعات والجامعات.
- استغلال المعلومة من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان حماية الممتلكات التكنولوجية.
- يعتمد الذكاء على فلسفة تسيير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات واستعمال المعارف للحصول على ميزة تنافسية , وهذا يتطلب توفر قدرات متخصصة في المعلومة والاتصال ذات معارف تكنولوجية[1].

[1] – مصطفى بودرامة, **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر**, مجلة البحوث والدراسات, المجلد 15, العدد01, 2018, ص ص,.430،431

4- أنواع الذكاء الاقتصادي: ينقسم أنواع الذكاء الإقتصادي إلى:

أ - الذكاء المعلوماتي: ويعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة شخصية وفردية، وتعبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة.

ب - الدعاء العملياتي: ويقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي، و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسلة الإنتاج إنطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي إلى بلوغ مرحلة النوعية والتسويق وهذا النوع من الذكاء الأكثر تكيفا ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والإقليمي.

ت - الذكاء الإستراتيجى: ويتعلق بإدارة المعلومة الإستراتيجية ستأثير في محيط المؤسسة، ويجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في اطار المؤسسات الكبرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات التوجه الدولى.[1]

المطلب الثاني:"جوانب الذكاء الإقتصادي.

1 _خصائص الذكاء الإقتصادي:

بناءا على مختلف التعريفات السابقة تمكن الباحثان (Dufau_Goria) من إستنتاج مجموعة من الخصائص التي تميز نظام الذكاء الإقتصادي نوردها فيما يلي:

_ يدور مفهوم الذكاء الإقتصادي حول فكرة المعلومة المفيدة، التي تكون مناسبة لجميع مستويات القرار في المؤسسة وتساعدها في إعداد وتنفيذ إستراتيجياتها الضرورية لتحقيق أهدافها وفي مقدمتها تحسين قدراتها التنافسية.

_ يمكن أن يطبق مفهوم الذكاء الإقتصادي على المستوى الكلي(الدولة أو الحكومة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسة).[2]

_ يتصف الذكاء الإقتصادي بخاصيتين أساسيتين:

---

[1] - خالد روكان عواد- زيد خوام محمود التخطيط الإستراتيجي وتأثيره في الذكاء الإقتصادي بحث إستطلاعي في الشركة العامة لمنتجات البان ابي غريب ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية بغداد، العدد 55،2018 ص ص: 151،152.

[2]- Dufau JF. (2010) & l'intelligence économique " Rapport de commission de la coopération et développement, Document N19, 6-7 Juillet, Dakar, Sénégal.p05.

أ_ خاصية هجومية: تتجسد في حسن إستغلال المعلومات المفيدة في إقتناص الفرص، وتعظيم الحصص السوقية للمؤسسة.

ب_ خاصية دفاعية: تتجسد في إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة وكذا نشاط الضغط والتأثير.

_ يرتكز الذكاء الإقتصادي على جمع المعلومات بطرق قانونية ومن مصادر رسمية، على عكس التجسس الإقتصادي الذي يرتكز على جمع المعلومات بطرق غير رسمية (سرقة، قرصنة، تنصت، رشوة، إعتراض المكالمات الهاتفية وغيرها....)[1].

_ من جهته لخص:(Ludovico 2003) خصائص الذكاء الإقتصادي في مايلي:

- الإستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في إتخاذ القرارات.

_ وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الإقتصاديين.

_ وجود علاقة قوية بين المؤسسات، والجامعات، والإدارات المركزية والمحلية.

_ إدماج ممارسات جماعات الضغط والتأثير.

_ إدماج المعارف العلمية، والتقنية، والإقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية.

_ إعتماد العالمية كسلم لإتخاذ القرارات.

_ السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

- حماية الإرث الوطني ببعديه التكنولوجي والصناعي.[2]

2- أهداف الذكاء الإقتصادي: يعتبر الذكاء الإقتصادي أداة تسييرية متميزة، مما جعله محل إهتمام متزايد لما له من مساهمات فعالة على مستوى المؤسسة الإقتصادية.

- **الذكاء الإقتصادي وصناعة التنافسية:** إن تحقيق التنافسية يعتبر الهدف الرئيسي للذكاء الإقتصادي، باعتباره أداة مساعدة لإتخاذ القرارات الإستراتيجية عن طريق التقليل من معدل اللاتأكد البيئي في عملية الإستباق للتهديدات والفرص، يمكن القول انه ليست فقط المعلومات

[1] – Goria, S. (2006), l'expression du problème dans la recherche d'information : application à une contexte d'intermédiation territoriale, Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy2, France, P52.

[2] – Ludovic.E.(2003), **l'intelligence économique et stratégique: les système d'information au cœur de la démarche**, rapport CIGREF,p18.

هي التي تمكن المؤسسة من تحقيق التنافسية، لكن يجب أن تكون هذه العملية (تحويل المعلومات إلى معرفة)، متحكم فيها من خلال الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة والقدرات التى تتمتع بها، لهذا فإن الذكاء الإقتصادي كأداة مساعدة على إتخاذ القرار تسمح بتحسين الإستراتيجيات المعدة من طرف المؤسسة.

- **الذكاء الإقتصادي والتأثير على بيئة المؤسسة:** الذكاء الإقتصادي يعد كآلية دفاعية بالنسبة للمؤسسة عند مواجهتها لمختلف التهديدات البيئية، فالذكاء الإقتصادي يمتلك الأدوات والأساليب التى تساعد على التحكم والسيطرة على البيئة ومتغيراتها من خلال إمكانية تغييرها اي البيئة، وجعلها ملائمة وإمكانات المؤسسة. ويمكن القول أن الذكاء الإقتصادي كآلية يهدف إلى :

أ- **الرؤية الجيدة لفهم جيد:** والمقصود هنا هو تحديد ما سمى بمناطق الظل، هذه المناطق تتسم بتعقيد تأثير تطورات بيئة أعمال المؤسسة، الأسرار المحمية في إطار تشريعي قانوني، الأسرار المهنية، ووفرة المعلومات.

وفي هذا الإطار، الذكاء الإقتصادي يوفر للمسيرين ومتخذي القرار أدوات للكشف على المعلومات المهمة والحيوية، والتعلم أكثر على عملية الحصول على المعلومات بكفاءة وفاعلية.

ب- الفهم الجيد لرد فعل جيد: الذكاء الاقتصادي يساعد المسير على إتخاذ القرار في الوقت المناسب لفهم أفضل للمضمون الوطني والدولي من خلال ترتيب الأولويات، هذه الأولويات يجب أن تتوافق مع الوسائل المستخدمة، كذلك المسير تصبح لديه القدرة على تحديد معالم و منطلقات جديدة ويفسرها باستمرار من أجل تفادي الوقوع في أزمات، وهذا راجع لردود أفعاله ما يعني تميزه باليقظة.

ج-رد فعل جيد لإدارة جيدة: العناصر التي تسهم في ردود أفعال جيدة من قبل المسير تتمثل في الوقاية او مواجهة الهجمات التنافسية من خلال الإعتماد على وجود رؤية واضحة للمؤسسة

تسمح بمعالجة أو تفادي التهديدات، و تحسين حركية المؤسسة وسرعتها في الإستجابة، بالإضافة إلى القدرة على التأثير على البيئة.

د- إدارة جيدة لدعم التنافسية: يبقى الهدف الرئيسي بالنسبة لذكاء الاقتصادي، هو صناعة مؤسسة تنافسية، الأمر الذي يجعل المؤسسة قادرة على الحصول على المعلومات الضرورية، معالجتها بطريقة كفأة وإستباق التهديدات البيئية، و بالتالي المحافظة على الميزة التنافسية وتطويرها.[1]

3- وظائف الذكاء الإقتصادي: يقوم الذكاء الإقتصادي بعدة وظائف في المؤسسة أهمها :

- **وظيفة صناعة المعرفة الإستراتيجية:** الذكاء الإقتصادي يعتبر كمنهجية عملية للإدارة الإستراتيجية للمعلومات تسمح بإنتاج معرفة إستراتيجية ذات قيمة مضافة عالية والتى تسهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

فالذكاء الإقتصادي يقوم بتحويل المعلومات بعد جمعها وتحليلها وترجمتها إلى معرفة ذات قيمة إستراتيجية وهي معرفة تمكن متخذي القرار من التعرف على موارد المنافسين، وربطها مع القدرات الموجودة في مؤسستهم، فهذا النوع الخاص من المعرفة يساعد في اقتناص الفراص البيئية، وتجنب أو مواجهة التهديدات البيئية المحتملة.

- **وظيفة إستباق التهديدات المحتملة والفرص الممكنة:** إن المؤسسة باستمرار في مواجهة كم هائل من المعلومات والبيانات الآتية من البيئة الخارجية والتي تحمل معها مفاجآت سواءا كانت سلبية أو إيجابية، لذلك وجب على المؤسسة أن تحضر نفسها لمثل هذه التحولات والتطورات مستعينة بإستراتيجيات مناسبة لإمكانية التكيف والإستجابة.

[1] - صونية تبغة، **الذكاء الإقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية : دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016،ص ص،114-116.

فمهمة الذكاء الإقتصادي ليست التركيز فقط على القراءة المتأنية والدقيقة للتهديدات البيئية فقط، لكن المسؤول عن مراحل الوكاء الاقتصادي عليه أيضا أن يبحث عن الفرص وإقتناصها بإستمرار، هذه القراص ستمح للمؤسسة أن تفاجيء المؤسسات المنافسة دون أن تكون متفاجئة وفي إطار الذكاء الاقتصادي، إقترح بيار أشار Pierre Achard سنة 2005 نموذجا لاقتناص الفرص البيئية بالإعتماد على الذكاء الاقتصادي هو ممثل في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(03): استغلال الفرص

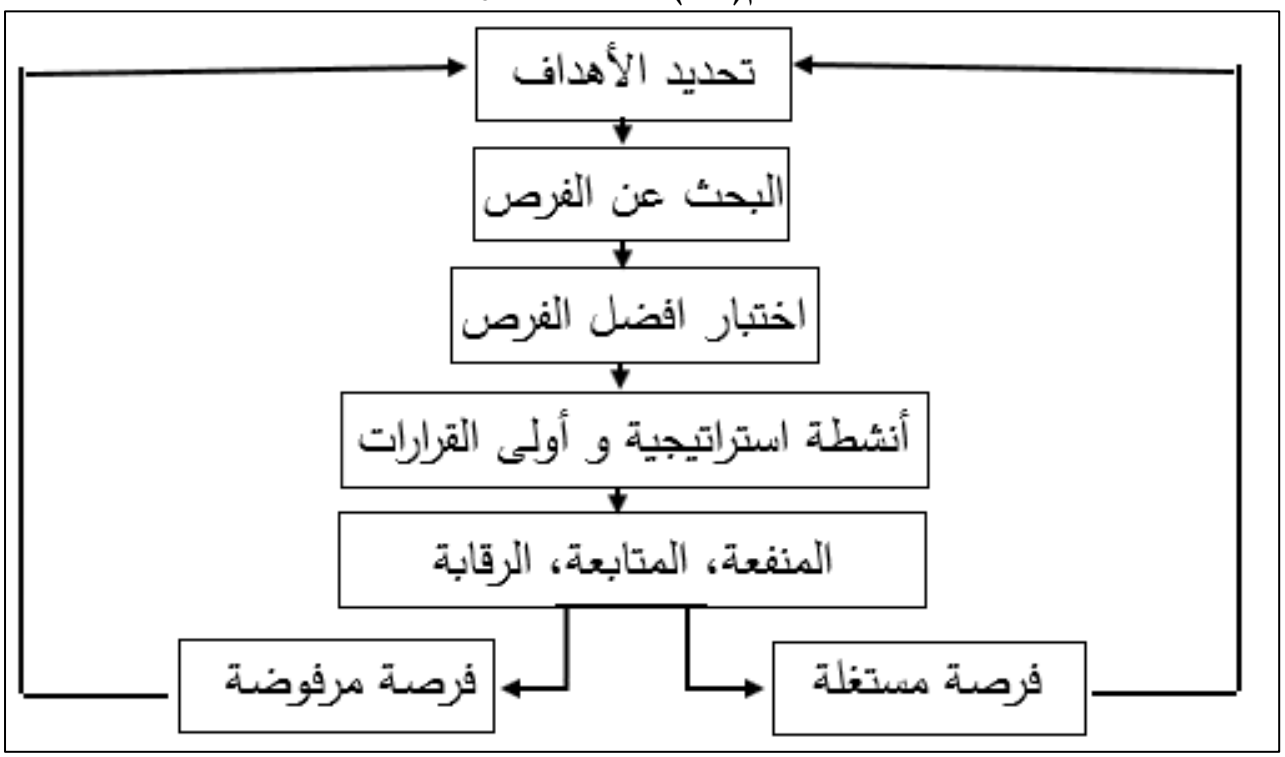

المصدر: صونية تبغة، **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016، ص 121

- **وظيفة التحكم في وقت إتخاذ القرار**: الحصول على المعلومة في وقتها الحقيقي بالنسبة للذكاء الإقتصادي يعد تحديا في حد ذاته وهي من أهم منطلقاته، التحكم في وقت الحصول

[1] - **نفس المرجع السابق**،ص ص: 120-141..

على المعلومة خاصة الإستراتيجية مرورا بمختلف المراحل، على الذكاء الإقتصادي أن يدرك من خلال تقنياته المختلفة أن يساعد متخذ القرار في الإستجابة لردود أفعال المنافسين، وهي تمثل في حقيقة الأمر سباقا زمنيا لمن يقوم باقتناص الفرصة الإستراتيجية أولاً.

هذا الصراع بالرغم من وجوده، إلا أنه يسهم في زيادة التنسيق والإنسجام مع الشركاء الخارجيين والداخليين للمؤسسة، والضروري لدراسة الفرص الإستراتيجية بأسرع وقت ممكن، وتقسيمها وإختيار أفضل هذه القرض هو جوهر إتخاذ القرار في الوقت الذي يناسب ويلائم المؤسسة والظروف المحيطة بها.[1]

4_ أبعاد الذكاء الإقتصادي:

يقوم الذكاء الإقتصادي على مقاربة ديناميكية جماعية تحترم القانون وتشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة المعلومات، وحمايتها وتقاسمها وإستغلالها في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، دعما لتنافسية المؤسسة ولنفوذ الدول والحكومات، حيث يرقى إلى سياسة عامة تهدف إلى دعم القرارات الإقتصادية الوطنية بفضل التحكم الجماعي في المعلومات وتبنى عملية الذكاء الإقتصادي على الأبعاد التالية:[2]

أ- سياسة التنافسية:

تعتمد هذه السياسة على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

وتهدف السياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف

---

[1]- Chedia DHAUI. **Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique**, thèse de doctorat, université Nancy, France, 2008. P:146.

[2] – نسرين مغمولي، **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة fertial- عنابة**، أطروحة مقدمة بجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص19.

الموارد وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الإحتكار.[1]

ب_ سياسة الأمن الإقتصادي:

تقوم سياسة الأمن الإقتصادي على توفير البيئة المناسبة للإستثمار والتنمية وتوسيع فرص العمل و تيسير سبل التقدم والرفاهية ومنع التهديد الإقتصادي وتعظيم التنافسية وتعزيز القدرة الإقتصادية للمجتمع، والسيطرة على معدل وإتجاه التنمية الإقتصادية ومقاومة وتحدي التداعيات السلبية للأزمات الإقتصادية الخارجية.

وأصبح التحدي الرئيسي للأمن الإقتصادي الوطني يتمثل في حماية المصالح الأساسية للأمة أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الإقتصادية والعلمية للوطن، وأصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصرا أساسيا في الأمن الإقتصادي الوطني في حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة.[2]

ج_ سياسة التأثير:

ترتكز سياسة التأثير على ممارسة الضغط للتأثير على إتخاذ القرار، من خلال تقديم تحاليل مفتوحة عن المشاكل الرئيسية، ولو كانت تحمل دلالات سلبية في بعض الأحيان وهي سياسة تدير الحياة الإقتصادية عن طريق العمل الضغطي من خلال مستوى الهيئات المعروفة باعداد النظم والمعايير حيث يقوم العمل الضغطي بالتأثير على القرار السياسي والإقتصادي بشرح ضرورة وإيجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته.[3]

---

[1] – خديجة العرابي – دحماني عزيز، **الذكاء الإقتصادي كآلية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 52.

[2] – BRESSY Gilles et KONKUYT Christian, (2006): **économie d'entreprise, 8éme édition**, Paris : Édition Dalloz – Sirey.p126.

[3] – خديجة العرابي – دحماني عزيز، **مرجع سابق**،ص ص 52-53.

المطلب الثالث: مراحل الذكاء الإقتصادي (نماذج في العالم).

1- مراحل الذكاء الإقتصادي:

تتمثل مراحل الذكاء الإقتصادي في تحديد الحاجة إلى المعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها وبثها من أجل استعمالها لإتخاذ القرار ويمكننا عرضها كالتالي:

أ- تحديد الحاجة إلى المعلومة:

أي ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها، وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الإقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المؤسسة.[1]

ب-جمع المعلومة:

بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة يتم إختيار أشكال للبحث عنها من مصادرها، إذ تختلف المعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إليها طبقا لتباين أحجام المؤسسات، وطبيعة مشكلتها، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من خلال مصدرين هما:

ب.1- المصادر الداخلية:

يتم الحصول على المعلومة عن طريق العمال، إدارات داخل المؤسسة مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم، معلومات متعلقة بقسم الإنتاج، معلومات متعلقة بقسم الموارد البشرية، معلومات متعلقة بقسم المحاسبة والمالية، معلومات متعلقة بقسم التسويق (التوزيع) ...إلى آخره.

ب.2- المصادر الخارجية:

يتم الحصول على المعلومة من خارج المؤسسة، إذ نجدها تمد المؤسسة بالمعلومات البيئية والتنافسية، ومن أهم مصادرها النشرات المهنية، المنافسين، الموردين، الزبائن.

ت- معالجة المعلومات:

[1] - بلحاج آمنة، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: الإدارة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية، 2014 / 2015، ص33.

حيث أن معالجة المعلومات هي أساس الذكاء الإقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومات بالنسبة للمستعمل وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة فهي تعطي صورة تحليلية، غنية بكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.

ث- نشر المعلومة من أجل إتخاذ القرار:

أي إعطاء قيمة لهذه المعلومات ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة من أجل إتخاذ القرار المناسب.[1]

الشكل رقم (04): مراحل الذكاء الإقتصادي

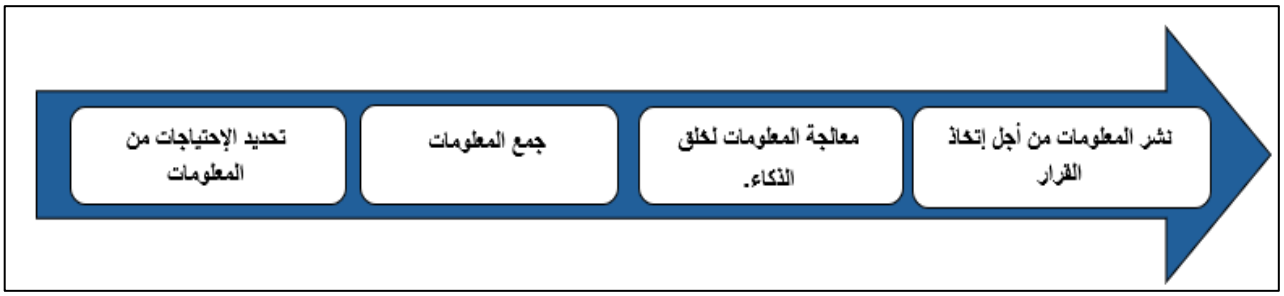

المصدر: خديجة العرابي-دحماني عزيز، **الذكاء الاقتصادي كآلية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، عدد 04، ديسمبر 2017، ص 53.

2- نماذج الذكاء الإقتصادي في العالم:

تعد نماذج نظام جمع المعلومات الإقتصادية، الصناعية والتكنولوجية من بين النماذج الأكثر شهرة ومن أهمها:

I- وسائل الذكاء الإقتصادي" نموذج فولد fuld":

عمل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والإتصال على نمو عمليات الذكاء الإقتصادي في العالم، فالتطور التقني الهائل وأساليب جمع المعلومات والتحليل أدت إلى إتساع تبني الذكاء الإقتصادي.

[1] - خديجة العرابي-دحماني عزيز، **المرجع السابق** ص53.

ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الإقتصادي، نذكر نموذج فولد "**fuld**" (1995)، النموذج يضم ستة أدوات وهي:

1- ملمح نوايا وقدرات المسيرين: يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي تأثر على إجراءات إتخاذ القرار لديهم.

ولإعداد الملمح النفسي لصاحب القرار، يجب الأخذ بعين الإعتبار سبعة محددات هي: أنماط القيادة، الثقافات، المسارات المهنية، الكفاءات، التوجهات، الميول والقرارات السابقة.

كما يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي، من وجهة نظر التكاليف والتكنولوجيا المتاحة، الإدارة والعمليات.[1]

2- البانشماركينج (benchmarking): ويتمثل في دراسة وتبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الإنجاز والأداء في الشركة نفسها. لبلوغ أقل تكلفة توفير للوقت وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات.

3- تحليل الإستراتيجية المستقبلية : وتهدف إلى معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة، وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الإستراتيجي باسم swot.

وتسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه إستراتيجي ومحاور أولية للتدخل.

4- توقع الإستراتيجيات التنافسية: يقترح نموذج fuld تحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة وهي اللوائح والتنظيمات، التكنولوجيا، التغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم والدعم) وأخيرا الزبائن (نمو عائدات الإستهلاك).

5- توقع إدخال منتوج جديد : يقترح fuld في هذا الإطار ما يسمى بـtimelining، ويقصد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمؤسسات والتعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.

[1] -عمر شريف- بعلوج بولعيد، **الذكاء الاقتصادي و إستراتيجية الطاقة الشمسية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013، ص402.

6- تحليل التكاليف : ويمثل تحليل الميزانية العنصر الأساسي لهذه المقاربة بالتركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات، البنايات والتجهيزات والتكاليف الإدارية، فالمؤسسات والهيآت تطور طرق خاصة بها بما يتماشى وخصوصياتها وأماكن تواجدها.[1]

II- النظام الياباني :

يتمركز النظام في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) التي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية، توجيهها وإعلامها.

وقد أعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج،

وإستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم التي يقومون بها بشكل دوري، العمل الذي يتطلب ثقافة كبيرة بإعتبارها محرك لأداء النظام الذي يميل إلى الثقافة الجماعية في النظام الياباني.

إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية هي:

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الأبداع.
- البحث عن الزيادة في جمع المعلومة.
- إستثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات من نشرها.[2]

III_ النظام الأمريكي :

شهد مجال الذكاء الإقتصادي في الولايات المتحدة تحولا كبيرا في التسعينات من القرن الماضي، بالنظر إلى حجم التنمية الإقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوروبا، بإعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والتكنولوجية.

ليعمل الأمريكيون على إيجاد أسواق رائجة للمعلومات، والتي أصبحت رائدة في ما بعد.

السوق التي تضم العديد من متعاملي المعلومات كالجامعات، هيئات البحث، المكتبات، هيئات الأمن الخاصة ...إلى آخره.

---

[1] – محمد حمداني، **أهمية الذكاء الإقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02،2012. ص18.

[2]– Niang. T. (1994). « **Enjeux de l'intelligence économique "Documentalistes (EBAD)**, Université cheikh Anta Diop, Dakar Sénégal.P07.

أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الإقتصادي في الولايات المتحدة، فيتمثل في دعم التأثير وعمل الجماعات لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل والخارج.

كما تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة.[1]

VI- النموذخ الفرنسي : يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي، إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى، كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسين هما :

- **العائق الدستوري:** بحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس جمهورية - وزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي، كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وحتى في إبراز الإرادة في التغيير.

- **العائق الثقافي:** وقد نتج عن ظواهر الإنتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين، وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها، كما أن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية، وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير إضافة إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الإقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو معمول به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان.[2]

---

[1] - محمد حمداني، نفس **المرجع السابق**، ص 19.

[2] - ميرفت محمد سلامة أبو راشد، **أثر الذكاء الإقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية بالمنظمات غيرا الحكومية المحافظات الجنوبية الفلسطينية دراسة حالة: إتحاد لجان العمل الصحي**، رسالة ماجستير، جامعة القدس،2021، ص 26.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا أساسيًا في التكامل الاقتصادي الدولي، حيث ينشئ روابطًا مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصادات. يمثل هذا النوع من الاستثمار قناة مهمة لنقل التكنولوجيا بين البلدان، ويعزز التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون وسيلة مهمة للتنمية الاقتصادية.

1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: يعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (DECD) " الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها: الإستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، وسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى".

وحسب تعريف الأونكتاد: "فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"[1].

كماعرفه مجموعة من الإقتصاديين على أنه:" عملية من عمليات إستغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي"[2].

كما يعرفه صندوق النقد الدولي أيضا بأنه: "إمتلاك المستثمر لـ 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة

---

[1] – عمار بن عيشي– الغالي بن إبراهيم، **الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطاله في الجزائر خلال الفترة (1990–2010)**، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي. https://iefpedia.com.arab.

[2] – شهدان عادل–عبد اللطيف الغرباوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الإقتصادي في الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص16.

المؤسسة، وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها"[1].

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التى عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ومن بين هذه الأهمية نذكر مايلي :

- **سد الفجوة بين الإدخار والإستثمار:** عندما يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، لها تكاليف مستقبلية باهضة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الإقتراض.

- **تخفيض مستوى البطالة:** إن تشغيل المشاريع الإستثمارية التى يقيمها الإستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الإستثمار فرص عمل جديدة في البلدان المضيفة للإستثمار خاصة إذا تميز المشروع الإستثماري بالإستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.

- **نقل التكنولوجيا:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الإقتصادي و تسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو إستيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي.

- **زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** ينتج دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع إستشارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الإستثمار والامر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع.

[1] - خديجة العرابي- دحماني عزيز، **مرجع سابق**، ص 54.

- **الإستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية، وتتجنب تمويل المشاريع ذات المردودية غير المربحة أو المفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أوتستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الإستشار الأجنبي المباشر يحمي بدرجة عالية من الراشدة الإقتصادية والتوجيه والإستخدام التى لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.[1]

3- أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر: تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر، إستنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار.

وقد أمكن تصنيف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لما يلي.

البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الإستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للإستثمارات(المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

البحث عن الكفاءة: يهدف هذا النوع من الإستثمار في ما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

البحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

كما توجد تصنيفات أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على وجهة نظر الدولة المصدرة وكذا وجهة نظر الدولة المتلقية للإستثمارات وذلك كما يلي:

[1] UNCTAD. world investment report, Transnational Corporations Entractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007, p 150.

- **من منظار الدولة المصدرة:**

يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: (الأفقي، العمودي، المختلط).

– يهدف النوع الأول – **الأفقي**– إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

أما النوع الثاني – **العمودي**– فيهدف إلى إستغلال المواد الأولية (الإستثمار العمودي الخلفي) أو للإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي). في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

- **من منظار الدولة المتلقية:** فيمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع :

– حسب الهدف منها وهي: الإستثمارات الهادفة إلى تقليل الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية[1].

4- خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

– الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروعات وكافة بدائله المتاحة.

– يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الإقتصادية وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحققت نتيجة لتواجده.

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب شغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال إتجاهه للإستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[2].

---

[1] – عيسى محمد الغزالي، **الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا– سلسله دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، السنة الثالثة، 2004، ص6.

[2] – قدي عبد الحميد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 252.

– يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

– يتجه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم والمناسب[1].

– يتميز ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر بخاصيتين أساسيتين هما:

أ– تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

ب– وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع[2].

5– محددات الإستثمار الأجنبي المباشر: هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المستثمرة للمفاضلة بين الدول المضيفة للإستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الإستثمارات، والمواصفات الإقتصادية للدول المضيفة. ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للإستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الإقتصادية، وتيسير الأعمال.

[1] – محمد عبد العزيز–عبد الله عبدة، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص90.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، **العولمة وإقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص129.

الشكل رقم(05): محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

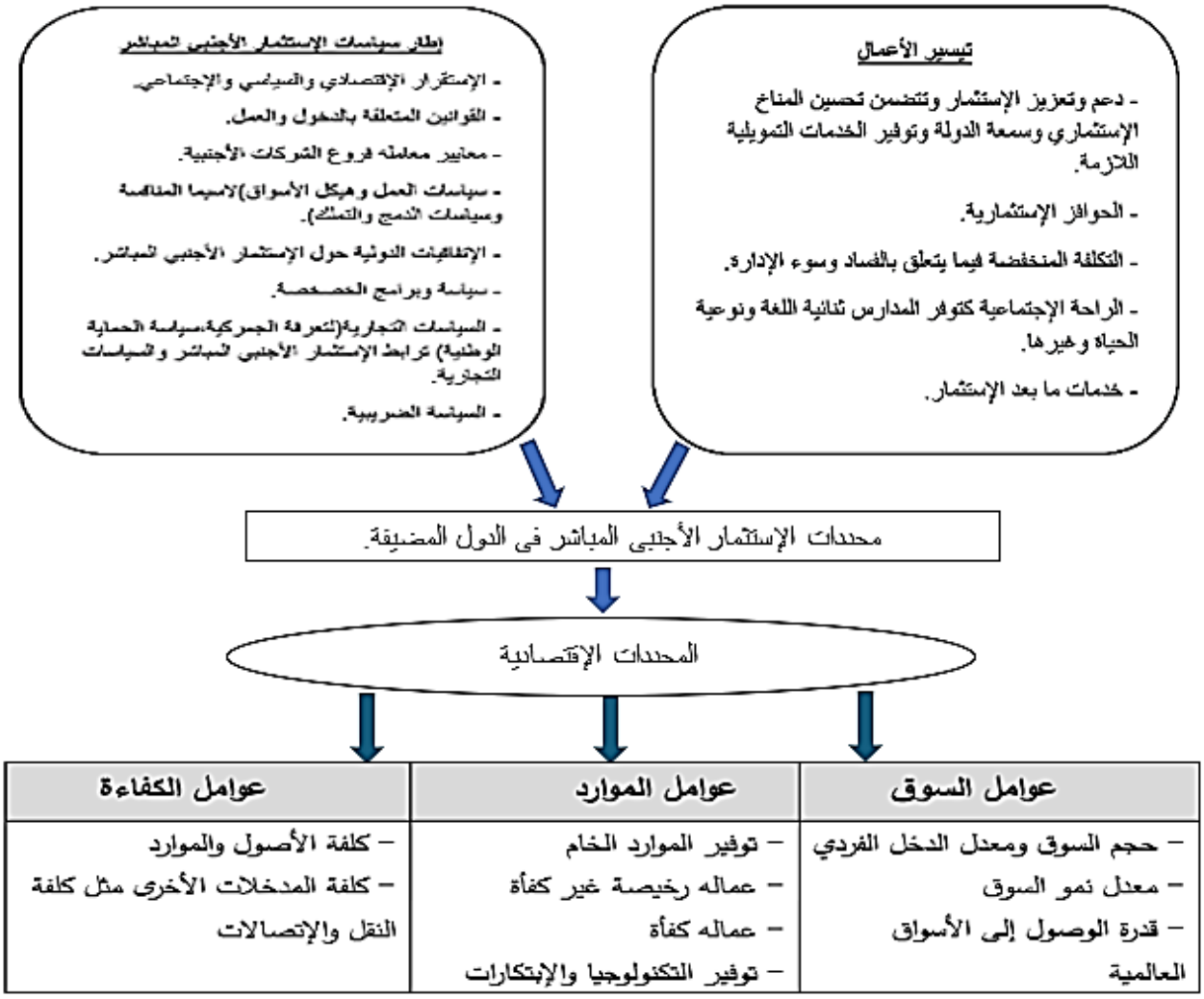

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
– حجم السوق ومعدل الدخل الفردي – معدل نمو السوق – قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية	– توفير الموارد الخام – عماله رخيصة غير كفأة – عماله كفأة – توفير التكنولوجيا والإبتكارات	– كلفة الأصول والموارد – كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والإتصالات

المصدر: الإستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا–سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة،2004 ص7.

وبطبيعة الحال فإن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للإستثمار الأجنبي المباشر، ومدى ملائمتها للبنية الإقتصادية لقيام تلك الإستثمارات[1].

[1] – عيسى محمد الغزالي، **مرجع سابق**، ص 07.

المطلب الثاني: التحليل الإقتصادي لتأثير الإستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة:

هناك عوامل عديدة تؤثر في جذب الإستثمارات الأجنبية إلى دولة ما وإبتعادها عن أخرى، ومن تلك العوامل إرتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي في البلد المتلقي للإستثمارات، وإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي، و توافر البنية الأساسية ودرجة الإستقرار السياسي، فضلا عن معدل العائد على رأس المال.

1- العوامل المحددة لإنتقال رؤوس الأموال:

ترجع أهمية تدفقات رؤوس الأموال إلى وجود فجوة بين العرض والطلب من رأس المال مما يستدعي ذلك إنتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة لسد هذه الفجوة الناتجة من ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالقدر المطلوب منه.

ونتيجة ذلك حدوث إنتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الإنتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق إدخار، أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، فضلا عن إنتقال رؤوس الأموال على هذا النحو التي تكون من أهدافها الأساسية الحصول على أكبر عائد ممكن على هذه الأموال[1].

2- عوائد الإستثمار الأجنبي المباشر:

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، كما سأهمت في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها، ويختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الإقتصادية.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة.

---

[1] – فاطمة عبد الله محمد عطية، **العوامل المؤثرة على التدفقات الدولية لرأس المال طويل الأجل**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، المجلد 2، العدد 2، 2016، ص1.

فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الإستثمار في دول أخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية، ما يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار.

وتعتمد درجة إستفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الإستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

وثبتت التجارب المختلفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له ومن تلك المنافع:

– توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

– تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

– توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه في تلك الدول من ضوابط وشروط.

– تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الإحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

– المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الأمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكة من مهارات تسويقية عالية.

– الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وحقيقة الأمر أنه لا يمكن تجاهل دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الإقتصادي لتلك الدول[1].

[1] – عيسى محمد الغزالي، **مرجع سابق**، ص ص 10، 11.

المطلب الثالث: الآثار الأيجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر.

1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- نتيجة لمحدودية الأنشطة الإقتصادية وعجزها عن إمتصاص اليد العاملة، يتيح الإستثمار الأجنبي المباشر توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة فى عديد الدول وبالأخص النامية منها.

- زيادة وتعزيز القدرة الإنتاجية في الاقتصاد عبر الإستفادة من العوائد الرأسمالية التى تحققها الشركات المستثمرة على طريق توسيع أنشطتها. أو إقامة مشاريع جديدة كليا.

- تعاني الدول النامية من شروط قاسية فيما يتعلق بعملية الإقتراض الخارجي وبالتالي يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من بين أنجع الوسائل لتقليص فجوة الإدخار والإستثمار وهوما سياهم في الرفع من القيمة المضافة وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة ورفاهية الفرد في هذه الدول.[1]

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والرفع من المستوى التكنولوجي وبالتالي تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من فرص التصدير و التخفيف من الواردات.

- تعزيز وتنمية مهارات اليد العاملة وتطوير القدرات الفنية والكفاءة الإدارية والتنظيمية للشركات المحلية، ما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والإستفادة من عديد الأصول المختلفة الشيء الذي ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي.

- تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات الإستثمار المحلي من خلال جذب المدخرات المحلية للأنشطة الأساسية أو المكملة وهو ما يرفع من عوائد الملكية وبالتالي زيادة المدخرات مرة أخرى.[2]

و يمكن تمثيل الآثار الإيجابية والمنافع التى تستفيد منها الدول المضيفة في الشكل التالي:

---

[1] - بشير هارون، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة: الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، 2022/2021، ص.63

[2] - أميرة بحرى، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوره، جامعة باتنة،2017،ص 46

الشكل رقم (06): الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

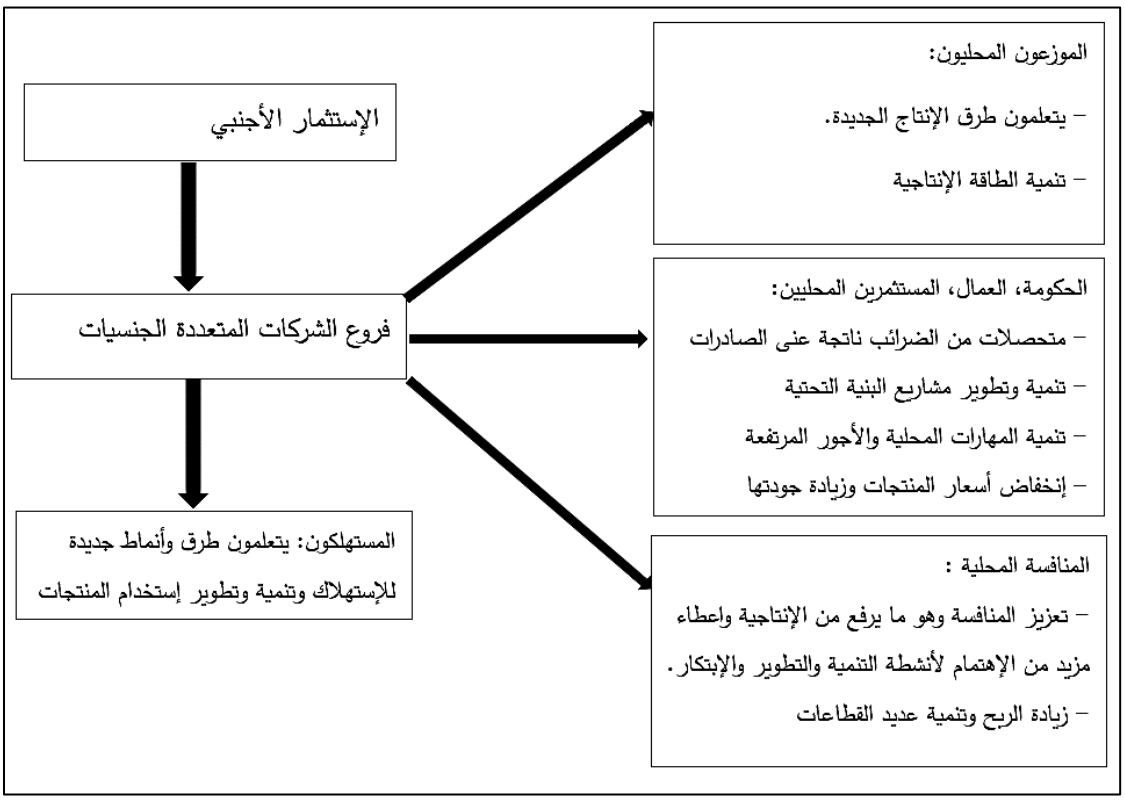

المصدر: بشير هارون، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر و سنغافورة خلال الفترة 1990 – 2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية ، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية الجامعة الحاج لخضور – باتنة1 ،2021–2022، ص64.

اما بالنسبة للمزايا التى يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي فتتمثل في النقاط التالية :

– تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن إنخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المطبقة
– منح الطرف الأجنبي حق إدارة المشروع الإستثماري والرقابة والتوجيه بما، يحقق مصلحته.
– تسهيل حصول الطرف الأجنبي على القروض والمواد الخام الضرورية للشركة الأم.
– التخفيف من حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأم.
– يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية التى تفرضها الدول المضيفة.
– عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل في شكل عوائد وأرباح.

ان الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تطوير الاقتصاديات المضيفة من خلال تلك الحركية التى يحدثها وخصوصا في دفع العملية الإنتاجية والتى ترافقها عديد المميزات والمنافع التى يمكنها أن تساعد في تحريك عجلة التنمية والنمو بهذه البلدان.[1]

2- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر: رغم كل المنافع الكبيرة التى يمكن أن تستفيد منها الدول المضيفة غير أن هذا لا ينفي وجود عيوب وجوانب سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن أن نذكرها في ما يلي :

- مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر قد لا تساهم بشكل ملموس في توفير فرص العمل الكافية التى يمكن لها أن تحد من تفشي ظاهرة البطالة، ومنا نظرا لإستعمالها وسائل إنتاج تعتمد على كثافة رأس المال وعلى اليد العاملة ذات المستوى العالي من التأهيل والتى لا تتوفر بشكل كبير داخل الدولة المضيفة في كثير من الأحيان.

- قد تلجأ بعض الشركات المستثمرة في بعض الأحيان إلى عمليات التحايل الضريبي، وهذا بتخفيض قيمة الأرباح أو برفع تكاليف براءات الإختراع. او براءات البحث والتطوير، أو العلامات التجارية في السجلات المحاسبية وهي ممارسات يصعب الكشف عنها ما يؤثر على الإيرادات الضريبية للدولة.

- الاستثمار في بعض القطاعات الملوثة للبيئة كاقطاع الصناعات الكميائية وقطاع الحديد والصلب ومواد البناء وغيرها، وهو ما يشكل تهديدا للدولة المضيفة التى تتحمل فيما بعد تكاليف كبيرة من اجل الحفاظ على البيئة.

- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح بقيم أكبر من حجم رؤوس الأموال المستثمرة، وهو ما يؤدي بالدول المضيفة إلى التوسع في الإقتراض وبالتالي إرتفاع حجم المديونية.

اما بالسنبة للعيوب التى يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي فتتمثل في:

- قد يقوم المستثمر المحلي في بعض الأحيان إلى إقصاء المستثمر الأجنبي من المشروع ما يؤدي إلى زيادة المخاطر غير تجارية، كما يلحق عدم وجود إتفاقيات وشروط مسبقة متعلقة بتأميم خسائر بالمستثمر الأجنبي.

[1] - **نفس المرجع السابق** : ص ص : 47.46

– يمكن أن تضع الدولة المضيفة بعض الشروط الصارمة على التصدير التوظيف وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي، كما يسبب عدم إستقرار السياسات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار تجميد أموال المستثمر الأجنبي.

– يسبب إنخفاض أسعار الصرف في الدولة المضيفة لتعرض المستثمر لخسائر مالية عند قيامه بتحويل العملة المحلية للعملة الصعبة او عملة البلد الأم.[1]

المبحث الثالث:علاقة الذكاء الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي مباشر.

ان الدول ذات الذكاء الإقتصادي العالي غالبا ما تكون جاذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب ثقة المستثمرين بالإقتصاد والسياسات الإقتصادية، و يمكن لهذه الإستثمارات تعزيز الذكاء الإقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز البنية التحتية وخلق فرص عمل.

المطلب الأول: الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية المستدامة:

تعتبر كل من اليقظة التنافسية وعنصر الحماية من أهم مكونات الذكاء الإقتصادي ولهما بالغ الأهمية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة.

1– دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: في ظل التحولات البيئية الجديدة التى تعيشها المؤسسة، وإثر التوجه المتسارع نحو التكنولوجيا ونحو البحث المستمر للأنشطة ذات قيمة مضافة قوية، وفي ظل كثرة المعلومات ومصادرها، أصبحت المنافسة بين المؤسسات حادة تكاد تصل إلى حروب إقتصادية خفية، إستدامتها كما أن تحقيق حماية المؤسسة لميزتها التنافسية والعمل على استدامتها أصبح من الصعوبة بما كان، ولأجل ذلك تسعى المؤسسات جاهدة من أجل تسيير المعلومات من جمع وتوليد و توزيع وحمايتها من عمليات الجوسسة الاقتصادية، وهذا ما تتكفل به اليقظة الإستراتيجية وخصوصا اليقظة التنافسية منها، ومن أهم ما تحققه للمؤسسة نذكر:

– المعرفة المعمقة للأسواق والمنافسين.

– إكساب المؤسسة موقع قوة من أجل طرح سلعها وخدماتها المبتكرة في السوق.

[1] – بشير هارون ، **مرجع سابق**، ص ص : 66.65.

- الزيادة من أثر التآزر والتعاضد في المؤسسة.
- ضمان الاستجابة الجيدة لحاجيات الزبائن.
- التحسين المستمر للمنتجات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.
- حماية الميزة التنافسية والعمل على إستدامتها.

كما أن السير الحسن لعملية اليقظة التنافسية يؤثر تأثيرا إيجابيا على المؤسسة وعلى نشاطها حيث تساعد اليقظة التنافسية على البحث والتطوير وعلى إتخاذ القرار، كما تضيف للمعلومة قيمة ناتجة عن تحليل هذه الأخيرة وإستخراج منها نتائج تتطابقا وحاجات المؤسسة[1]

2- إعتماد استراتيجيات لحماية واستدامة الميزة التنافسية:

تكون المؤسسات في سوق المنافسة، غالبا معرضة للتحدي والهجوم من قبل المنافسين ويمكن أن تصدر التحركات الهجومية في السوق من الدخلاء الجدد في الصناعة او من المؤسسات القائمة، التى تسعى لتحسين أوضاعها في السوق، ويتمثل العرض الأساسي للإستراتيجيات الدفاعية في تقليل مخاطر التعرض للهجوم، وفي اضعاف آثار أية هجمات قد تحدث، بالإضافة إلى التأثير على المنافسين لتوجيه جهودهم لمنافسين آخرين وعلى الرغم من أن الإستراتيجيات الدفاعية عادة لا تعزز الميزة التنافسية للمؤسسة، الا انها تساعد على تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة وتحصينها وحماية مواردها، وامكاناتها القيمة فى التقليد، ودعم أية ميزة تنافسية لديها وهناك توجهان أساسيان للإستراتيجيات الدفاعية هما[2]

* **إستراتيجية إغلاق السوق امام المنافسين:** وتتضمن أكثر التوجيهات المستخدمة للدفاع عن الوضع الحالي للمؤسسة إجراءات تمنع المتحدي من البدء في اي هجوم تنافسي، وهناك عدد من العقبات يمكن وضعها في طريق المتحدين الذين يظهرون في السوق[3]، ومنها المشاركة

---

[1] – كنوش محمد، **دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر،ص 108.

[2] – آثر آية، تومسون، وآية جي ستريكلاند، **الإدارة الإستراتيجية: المفاهيم والحالات العملية**، مكتبة لبنان مع شركة ماكجروهيل،ط1، 2006، ص ص: 204-205.

[3]– Michael porter, optic, p: 518

في تكنولوجيا بديلة لتقليل مخاطر التهديد بأن المنافسين سوف يقومون بالهجوم بتكنولوجيا أفضل، كما انه بالإمكان ايضا تقديم سيمات جديدة أو إضافة نماذج جديدة أو توسيع خط الإنتاج لسد الفجوات، كما يمكن إستعمال الأسعار من خلال تخفيضها لتضييق الخناق وإلحاق خسائر كبيرة بالمهاجمين تؤدي بهم للإفلاس في بداية دخولهم للسوق .

* **إستراتيجية الإشارة إلى إحتمالية الإنتقام والرد العنيف:** يتطلب التوجه الآخر للإستراتيجيات الدفاعية، التوضيح الكافي المنافسين المتحدين أنه في حالة قيامهم بالهجوم، إنه من المحتمل أن يكون هناك انتقام قوي أو رد عنيف، ويتمثل هدف ذلك في إثناء المنافسين المتحدين عن الهجوم، عن طريق تقوية إحتمالات كون المعركة التنافسية سوف تكلف أكثر مما يستحقه الأمر، أو على الأقل صرف إنتباههم الخيارات أقل اشتمالا على التحديد، و من الممكن توصيل الرسالة للمنافس المتحدى عن طريق:[1]

- إعلان إلتزام الإدارة بالحفاظ على حصة المؤسسة الحالية في السوق.
- الإعلان عن الخطط الخاصة لاستخدام طاقات ملائمة وكافية لتلبية الإحتياجات، وأيضا إعلان تجاوز النمو المتوقع في حجم الصناعة للجميع.
- الإعلان عن مخطط علامة تجارية جديدة أو نماذج مهمة جديدة على أمل حث المنافسين على تأجيل تحركاتهم في السوق.
- الإعلان عن التزام المؤسسة بسياسة مطابقة شروط المنافسين الآخرين أو أسعارهم ومضاهاتها.
- القيام باستجابة عكسية قوية من حين لآخر لتحركات المنافسين الضعفاء لتعزيز صورة المؤسسة كمدافع قوي على وضعها ومكانتها في السوق[2].

[1] – آثر آية، تومسون، وآية جي ستريكلاند، **مرجع سابق**، ص207.

[2] – كنوش محمد، **مرجع سابق**، ص 110.

المطلب الثاني: الذكاء الإقتصادي وملائمة بيئة الأعمال.

العناصر السالفة سمحت لنا بالوقوف على المحددات الممكنة لجذب الإستثمارات الأجنبية والعناصر الواجب تضمينها في عملية الذكاء الإقتصادي الوطنية للتأثير على الشركات الدولية التي تنشط في محيط تزداد فيه سرعة وحجم المعلومات ذات المصادر المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مما يفرض التوفير الأنسب للمعلومات من جانب البلد المستقبل و التحكم الجيد في تحليل مدخلات المعلومات الواردة من قبل الشركات الراغبة في التواجد بالخارج بما يتماشى وتطلعاتها. فتسهيل حصول الشركات الراغبة بالتواجد في الأسواق المحلية على المعلومات و الأمكانيات الضرورية من قبل الجهات الحكومية من شأنه تسهيل وتسريع سيرورة عملية التواجد، وتسهيل اتخاذ قرار التواجد ويقلل من اجال اتخاذه، مما يسمح بتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في عملية التنمية الوطنية، وتزيد من القوة الإقتصادية للبلد المضيف.

فتقديم المعلومات الصادقة حول وضعية الإقتصاد المحلي ومختلف المؤشرات السوسيو-اجتماعية يعد عملية بالغة الأهمية بالنسبة للسلطات المحلية و ميزة تنافسية بالنسبة للشركات الراغبة في التواجد بالأسواق المحلية.

فالشركات الأجنبية تميل إلى الحصول على المعلومة القيمة ذات المنفعة الكبيرة قبل المنافسين الآخرين في النشاط، فطبيعة المعلومات تلزم تضمينها في عملية الذكاء الإقتصادي من قبل البلد الراغب في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفي كيفية التعامل مع غزارة المعلومات والإستفادة منها من قبل الشركات الأجنبية الراغبة في التواجد في السوق المحلية.

اذ يمكن ان يوفر البحث 10% من المعلومات المفيدة التي تحتاجها الشركات الراغبة في التواجد بالسوق الخارجية وتستبعد 90% الباقية.

اين يمكننا الحديث هنا عن المعلومات العملية والتقنية، الا ان المعلومات الإستراتيجية تغطي مجالا اكثر اتساع، فهي كل المعلومات التي يمكن ان تكون ذات فائدة للشركة الراغبة في التواجد في السوق المحلية.

وتتميز هذه المعلومات بانها تخص مجالات متعددة ولا يمكن تجزئتها، وبالاعتماد عليها بشكل متكامل يمكن للشركة ان تحدد نشاطها ومحاور تطورها وبالتالي مكان تواجدها في

الخارج. ومنه فان الشركة تقوم بعملية تصفية المعلومات التي تلتقطها حول السوق المحلية و ان تحتفظ فقط بالمعلومات التي تفيدها دون الاهتمام بالمعلومات الغزيرة وغير قابلة للاستعمال.

فالمعلومة المفيدة هي التي يحتاج اليها متخذ القرار في الوقت المناسب وبالشكل الذي يرغب فيه، ومنه فان المهمة الأساسية للذكاء الإقتصادي تكمن في الإستجابة إلى مختلف الاحتياجات والنشاطات الدقيقة والخاصة.

وتوفير معلومات الكفيل بالتدخل في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر المرهون بتوفير احتياجات خاصة للمعلومة التي تختلف حسب الوضعيات التنافسية للشركات الراغبة للتواجد في السوق المحلية، وقدراتها التنظيمية المادية والبشرية على الصعيد الدولي[1].

[1] – محمد حمداني، **مرجع سابق**، ص ص 16-21.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل نظرة عامة حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لها، التي بينت ان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية. اضافة إلى أهمية الذكاء الإقتصادي الذي يلعب دورا اساسيا في عملية التنمية بفضل توفير المعلومات الضرورية للمستثمرين، مما يدفع بالدول إلى السعي لتوفير البيئة الملائمة من الهياكل القاعدية، والسياسات التنظيمية، واستعمالها لاتخاذ القرار الأمثل.

الفصل الثاني

تمهيد:

في ظل التحولات الإقتصادية والسياسية العالمية، تعتبر الجزائر واحدة من الوجهات الواعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شمال افريقيا، حيث تمتلك الجزائر موارد طبيعية هائلة بما في ذلك النفط والغاز اضافة إلى قوة عاملة شابة ومتعلمة. تتحدث هذه الدراسة عن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه المستثمرون الاجانب خلال الفترة (2018-2022)، مستعرضين جهود الجزائر الحثيثة لتعزيز بيئة الإستثمار وجذب رؤوس الاموال الأجنبية، معتمدة في ذلك على تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين الراغبين في الدخول في سوق الإستثمار الجزائري المتنامي.

المبحث الأول: واقع الذكاء الإقتصادي في الجزائر وعلاقته بتطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2018-2022).

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تطورات الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حيث سيتم التركيز على تحليل البيانات الرئيسية للاستثمار وتحديد الفرص الإستثمارية المحتملة في المستقبل، بالاعتماد على تقنيات الذكاء الإقتصادي.

المطلب الأول: واقع الذكاء الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018-2022).

الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواكبة التحديات الإقتصادية الحاصلة في العالم، من خلال بذل جهود جبارة من اجل النهوض بالإقتصاد وتحقيق التنمية، فأعتمدت في ذلك على تقنيات الذكاء الإقتصادي لتحقيق النتائج المرجوة.

1- ادوات ووسائل تجسيد الذكاء الإقتصادي في الجزائر:

ترتكز وسائل وادوات تجسيد الذكاء الإقتصادي حول التقنيات المتخذة من طرف بعض الممونين للحلول المعلوماتية، فتطبيق الذكاء الإقتصادي لا يمكن ان يكون ممكنا في اطار واسع دون التجهيز بوسائل الاعلام الضرورية، كشراء المعدات والبرمجيات اكثر تكليفا، كما يستوجب الدعم المالي، لذلك فان المعنيين بثقافة الذكاء الإقتصادي الصعبة المنال عليهم ان يتمتعوا بها:

- فضولية ثقافية عالية، والقدرة على العمل في شكل فريق متعدد الاختصاصات في شكل مشروع مع قدرة كبيرة على الإتصال، القدرة الامتيازية على التحرير والإستنتاج، وكذا الحركية، الابداع، ...إلى اخره.

- كما يستوجب على المؤسسة ان تقوم بتطوير سياسة الموارد البشرية، من خلال فرض ثقافة الذكاء الإقتصادي عن طريق معرفة وظائفه في مدونة المؤسسة، مع تبني نظام المرتبات الذي يحفز الكفاءات، وتقسيم المعارف، علاوة على معرفة المبادرات المبدعة والمجددة.[1]

[1] - يحياوي الهام مصطفى-بوحديد ليلى، **دور الدولة في تفعيل سياسات الذكاء الاقتصادي بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول الذكاء الاقتصادي : الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة الجلالي بونعامة،خميس مليانة،23،24 افريل 2014،ص15.

- اعادة تنظيم هيكله وبنية المؤسسة، عن طريق ازالة الفواصل بين الوظائف للتخفيف من المستويات التسلسلية.

- تحسين الإتصال بين الموظفين، قصد توضيح المشاكل بعرض وجهات نظر مختلفة، فبنية الذكاء الإقتصادي عليها ان ترتبط مباشرة بمديرية الممثلين لكل قسم، لتكريس الوقت الملائم له، مع توفير وسائل و ميزانية خاصة للذكاء الإقتصادي.

2- تحديات استخدام الذكاء الإقتصادي في الجزائر: بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في مجال الذكاء الإقتصادي، الا ان ذلك لا يزال يسجل بعض النقائص من بينها:

أ- ضعف التناسق بين المؤسسة والمحيط العلمي: أهم معوقات التنمية والتقدم في مجال الذكاء الإقتصادي، ويتمثل هذا الضعف فيما يلي:

* اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المؤسسات الجزائرية هي غير منظمة في اطار اجراءات محددة واهداف حقيقية.

* عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج ابحاثها بفعالية.

* غياب الاهتمام من طرف المحيط الاكاديمي مع نقص البحوث العلمية التي تدرس تطور المفهوم في المجال في كل الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التعليم العالي ماعدا جامعة التكوين المتواصل التي تضمن تكوين في الذكاء الاقتصادي.

* فتور العلاقة بين المؤسسات الجزائرية والجامعة.[1]

ب- نقص المعلومات على مختلف المستويات:

تعاني المؤسسات الجزائرية من عدة صعوبات ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة اوجه وذلك كما يلي:

- عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها.

[1] - أسماء فيلالي، **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع و المجهودات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية رويبة-** مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد،تلمسان،2014،ص122.

- غياب البعد الإستشرافي لاغلب المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كمصنع الحجار بعنابة والطريق السيار شرق-غرب.

- نقص المعلومة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بسوق العمل، نقص المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار.

- نقص المعلومة المتعلقة بالمحيط الأجنبي حيث يشكل غياب مثل هذه المعلومات خطرا يهدد وجود المؤسسات الجزائرية وخاصة المقاولاتية منها، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول.[1]

3-الجهود المبذولة في مجال الذكاء الإقتصادي:

أ- المصالح الإقتصادية للدولة: تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الاحصائية، والجبائية والمالية والتجارية للدوله في القيام بحملات اعلامية تتميز بالجدية والإستمرارية تجاة المعلومات الإقتصادية والإجتماعية.[2]

ب- دعم الشفافية والنشر: حيث على الادارات العامة والمؤسسات الإقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية، ومن واجب هذه الهيئات نشر المعلومات بصفة هادفة تشجع التعاون بين المؤسسات والقضاء على حالات حجب المعلومات، وتقع هذه المسؤولية اساسا على مشرف المؤسسات الكبرى والمستثمرين و المساعدين و القادة الإداريين.[3]

ج- تفعيل دور الغرفة التجارية والمصالح الإقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية:

تستحوذ هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين، وبالتالي تلعب دورا فعالا في تحسين المردودية والنوعية و إعادة تاهيل افرادها، حيث يضعها دورها كحلقة اساسية في سلة الإستثمار، والمقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الإقتصادية

---

[1] - محجوب بحوصي - عمار عريس، **إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لإستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، العدد 02،ص220.

[2] - زرزار العياشي - محمد مداحي، **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية**، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد 04، 2015،ص225.

[3] -أحمد ميلي سمية-دغفل فاطمة،**مرجع سابق**،ص13.

والإجتماعية والجغرافية، الا أنه من الأساسي تحديد استراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى المحلي ، والاقليمي والعالمي.[1]

د- شبكات البنوك والمؤسسات المالية والدولية: تعتبر هذه المؤسسات سلاح ذو حدين، يتمثل الحد الاول في كونها مؤسسات مهيكلة للاقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الإستراتيجيات التسويقية. أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الإقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الامر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن اقل ما يقال عنهم انهم مربحون للمؤسسة.[2]

ت- تطوير البرامج البيداغوجية: من واجب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات ، ويراعي في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به عمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة ، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام[3].

المطلب الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وعلاقته بالذكاء الاقتصادي في الفترة (2018-2022):

سنتطرق فيه الى تدفقات و ارصدة و مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة 2018-2022.

1- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة (2018-2022).

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الإستثمارات، خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الإستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد. يوضح الجدول

---

[1] - محجوب بحوصي - عمار عريس،**مرجع سابق**،ص233.

[2] - زرزار العياشي - محمد مداحي،**مرجع سابق**،ص228.

[3] - نورالدين قروش- جمال دقيش، **واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول: الذكاء الاقتصادي وادارة المواقع التنافسية لمنظمات الاعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 9.

التالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022 كما يلي:

الجدول رقم (02): حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر (2018-2022) (المليون دولار)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	1506	1382	1143	870	89

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية – سنوات مختلفة.

الشكل رقم(07):حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

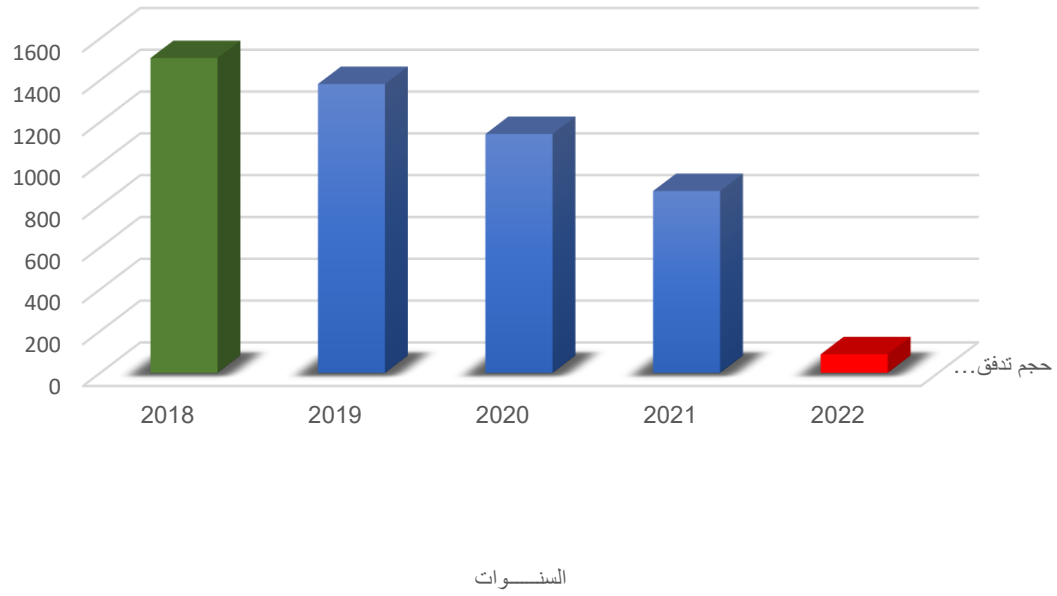

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(02).

إنطلاقا من الجدول و الشكل نجد أنه في سنة 2018 تخطى حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عتبة 1000 مليون دولار امريكي ليصل 1,506 مليون دولار

امريكي وهذا نتيجة للجهود المبذولهة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بتوفير المعلومات عن الأسواق المحلية والدولية تليها سنة 2019 بحجم 1,382 مليون دولار وكذا سنة 2020 بحجم استثمار 1143 مليون دولار، وكذا سنة 2020 بحجم الإستثمار 1143 مليون دولار، هذه المعطيات تشير إلى ان الذكاء الإقتصادي يلعب دورا مهما من خلال بنك المعلومات الذي يسمح للمستثمرين بالاطلاع على مختلف الفرص والامكانات الموجودة في كل قطاع من قطاعات الإقتصاد المحلي وفي اعقاب هذه المستويات المقبولة نسبيا للتدفقات المالية الواردة إلى الجزائر سجلت سنة 2021-2022 انخفاضا محسوسا في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حيث بلغت 870 و89 مليون دولار على التوالي، وهذا راجع لتأثير جائحة كوفيد-19 والإغلاق شبه تام.

2 – الإستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2018 -2022)

يبين الجدول الموالي مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال السنوات من 2018- 2022.

الجدول رقم (03): الإستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر(2018-2022)

السنة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الإستثمارية بالمليون دولار	عدد الوظائف
2018	18	17	9259	10349
2019	24	17	2316	4988
2020	06	06	77	251
2021	01	01	10.5	14
2022	04	04	136	1908
المجموع	53	45	11798.5	17510

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية – سنوات مختلفة.

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2018 - 2022 بلغ 53 مشروعا، حيث سجلت سنة مشروعا 2018 و2019 أكبر عدد بـ 18 و 24 مشروع على التوالي، وهذا نتيجة للرؤية الجديدة للجزائر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية إستقطابه معتمدة في ذلك على توفير المعلومات عن الأسواق المحلية والدولية، وكذا المعلومات عن المؤسسات المنافسة.

اما سنوات 2020-2021-2022- فقد سجلت انخفاضا محسوسا في

عدد الاستثمارات الواردة وهذا راجع طبعا لتأثير الجائحة والتدابير الوقائية التى اتخذتها الجزائر كبقية دول العالم.

اما مبالغ الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت قيمة 11798,5 مليون دولار بالإضافة إلى أنها وفرت 17510 منصب عمل.

هذه المعطيات تبين أن الجزائر تعمل على مساعدة المستثمرين الأجالب فقد خلق المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المزيد من مناصب العمل وتقليص البطالة، بالإضافة إلى زيادة تدفق النقدالأجنبي

3- أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة 2020-2022.

الجدول رقم (04): ارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر 2020-.2022

السنوات / الرصيد	2020	2021	2022
رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بالمليون دولار)	**33107**	**33977**	**34066**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية - سنوات مختلفة.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (04) نلاحظ أن ارصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تزايد مستمر، ويرجع هذا التحسن إلى الإجراءات العديدة للحكومة الجزائرية

في تشجيع إستقطاب الاستثمار، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

هذا التوجه أفرزته جائحة كوفيد 19 بالنظر إلى أهمية هذه الفترة والإعتماد الكلي على التكنولوجيا الرقمية ويتجلى ذلك في مشروع ٱلإستثمار الرقمي الوارد الى الجزائر في الربع الأول من سنة 2021 وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): مشروع الإستثمار الرقمي الوارد الى الجزائر في الربع الأول من سنة 2021

القطاع المستهدف	التاريخ	البلد المستهدف	مدينة المستثمر	بلد المستثمر	أنشطتها	الشركة المستثمرة
البرمجيات و خدمات تكنولوجيا المعلومات	يناير	الجزائر	الدار البيضاء	المغرب	تطبيق *	Chari.ma

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2021

* تطبيق للتجارة الإلكترونية يسمح لأصحاب المتاجر القريبة في المغرب بطلب المنتجات و تسليمها، تأسس عام 2020 و يقع مقره في الدار البيضاء بالمغرب.

وبناء على المعطيات السابقة يتجلى دور الذكاء الاقتصادي في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال توفير المعلومة المفيدة، تحليل السوق المحلية و الدولية، تذكية المنافسة، اقتناص الفرص، استباق التهديدات.

المبحث الثاني :مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآثار كوفيد-19:

بالرغم من التباين الموجود بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في الجزائر خلال السنوات الماضية، الا ان هناك توجه كبير وواسع من المسؤولين في الجزائر نحو اجتذاب الإستثمارات الأجنبية، ايمانا منهم بأهمية الإستثمار ودوره المهم في تحقيق التنمية، ولا يتحقق ذلك الا بتوفير وتهيئة البيئة الإستثمارية الملائمة لذلك، أو ما يعرف بالمناخ الإستثماري، وفي خضم ذلك كله تاتي الجائحة (كوفيد 19) لتنقلب الموازين ويتم تجميد المشاريع إلى اشعار اخر. وفي هذه الدراسة سنتناول بشيء من التفصيل المناخ الإستثماري في الجزائر واثر covid-19 عليه.

المطلب الأول :مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

سنتطرق فيه إلى مفهوم المناخ الإستثماري وأهم مقوماته.

1- مفهوم المناخ الإستثماري: تتعدد الجوانب حول تحديد مفهوم المناخ الإستثماري كما يلي: تعرف المنظمة العربية لضمان الإستثمار المناخ الإستثماري:« على أنه مجمل الأوضاع والظروف الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، المؤسسية، والقانونية، التي يمكن ان تؤثر على قرار الإستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الإستثماري في دولة ما، بمعنى ان المناخ الإستثماري لا يتوقف على العوامل الإقتصادية وحدها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف والاوضاع السياسية والإجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في المجتمع. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها اوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمر المحتمل وتجعله يقدم على الإستثمار في بلد ما أو يحجم عنه.

وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الإستثمار اكثر واقعية و فعالية من حيث ارشاد المستثمرين وواضعي السياسات، فمن الضروري العمل على ان يتوافر فيهما الإعتبارات التالية.:

- الأعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الإستثمارية في بلد ما.

- الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة، التي لها دور مهم في تقييم مناخ الإستثمار في الدول.[1]

2- مقومات المناخ الإستثماري في الجزائر.

أ- المقومات الجغرافية والطبيعية: تمتلك الجزائر موقع استراتيجي متميز يعتبر همزة وصل بين اوروبا وافريقيا عبر شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم يسمح لها ان تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، كما يجعلها تمتلك كما هائلا من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة[2] التي تساهم في تعزيز الإقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإحتياطات النفطية والغازية، وثروات منجمية كالزنك والفوسفات والحديد والرصاص والذهب إلى اخره...إلخ، كما تزخر ايضا بتنوع مناخي على مساحة شاسعة تقدر ب 2.381.741 كلم² يسمح بتنوع المحاصيل الزراعية (الحبوب، البقوليات، والخضروات) والثروات الغابية (الخشب والفلين والحطب).[3]

ب- توافر البنية التحتية المناسبة: عملت الجزائر على تعزيز وتطوير البنية التحتية من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي باعتبارها المحفز الأساسي لمناخ الإستثمار حيث حققت ما يلي.

- **بنية المواصلات:** وضعت استراتيجية للقطاع تهدف إلى تنويع وسائل النقل، حيث انجز عدد من المشاريع واخرى في طور الإنجاز: منها شبكة من الطرق قدرت 112.039 كم، أهمها الطريق السيار شرق-غرب اضافة إلى 4500 كم من السكك الحديدية، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية، اما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر نحو 47 ميناء من بينها 11 ميناء تجاريا و2 للبترول، إلى جانب 36 مطارا منها 13 مطارا دوليا تتوزع على كامل القطر الجزائري.

---

[1] - اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية - سنوات مختلفة.، **تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2020**،www.dhaman.net تاريخ الاطلاع 2024/04/15.

[2] - فاطمة الزهراء طلحي، **واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 5، العدد01، 2022، ص، 1239.

[3] - أسماء بن طراد، **تقييم آداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري**، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع 2024/04/20.

ج-حجم سوق العمل: قارب عدد سكان الجزائر 40.4 مليون نسمة في يناير 2016، ووفقا لمنظمة العمل الدولية بلغ معدل مشاركة القوة العاملة سنة 2016 نحو 12.1 مليون نسمة. واظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن من 1801 دولار عام 2000 إلى 5678 دولار عام 2014. وهذا راجع للاصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها.

د- التجارة الخارجية وقوة اتجاهها: عمدت الحكومة الجزائرية إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال الأصلاحات الإقتصادية، حيث قامت بها عدد من الإجراءات في السنوات الأخيرة للتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها.[1]

المطلب الثاني :اثر كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري:

ادى تفشي فيروس كوفيد- 19 إلى معانات بشرية في جميع انحاء العالم حيث شكلت مأساة إنسانية أثرت على ملايين من البشر على المستوى العالمي، وبالتالي كانت مواجهة التحديات التي يطرحها هذا الفيروس على رأس أولويات الجميع، للحد من التكلفة الأنسانية لهذا الوباء، وبالموازاة تسبب في معاناة اقتصادية في جميع اقطار العالم.[2]

1-إنتشار كوفيد19 والآثار الإقتصادية العالمية: كان لإنتشار كوفيد 19 آثار اقتصادية أثرت على العالم أجمع نلخصها فيما يلي:

- أثرت المخاوف المحيطة به على أهم الإقتصاديات في العالم حيث خسرت الأسواق الرئيسية في جميع انحاء العالم من 20 إلى 50% من قيمتها.

- تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي العالمي إلى 2.6% في عام 2020 والتنبؤ باحتمالات بروز مظاهر الركود.

---

[1] ليلى حليمي، **واقع و افاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017** ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي على، البليدة 02،السنة الجامعية 2020/2019 ، ص114.

[2] - اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية - سنوات مختلفة، **تقرير مناخ الاستثمار** لسنة 2020.

- تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسب تتراوح ما بين 30% و 40% حتى العام 2021، مع تسجيل هبوطا عند 200% في الصناعات الأكثر تضررا بالنسبة لي 5,000 شركة متعددة الجنسيات.

- أثرت الجائحة على مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر بفعل تدابير الإغلاق، حيث تم تعليق النفقات الرأسمالية والإستثمارات والتوسعات الجديدة بسبب الإغلاق الفعلي لمواقع الإنتاج حول العالم.

- تباطئ الإستثمار الباحث عن الأسواق وبالتالي مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإستخراجية نتيجة لصدمات الطلب السلبية، حيث تشير أفضل 100 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات في قائمة الأونكتاد إلى التأثير الذي يمكن ان يحدثه كوفيد 19 على الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر كما يوضحه الشكل التالي[1].

الشكل رقم (07): التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر ل كوفيد19 على الإستثمار الأجنبي المباشر.

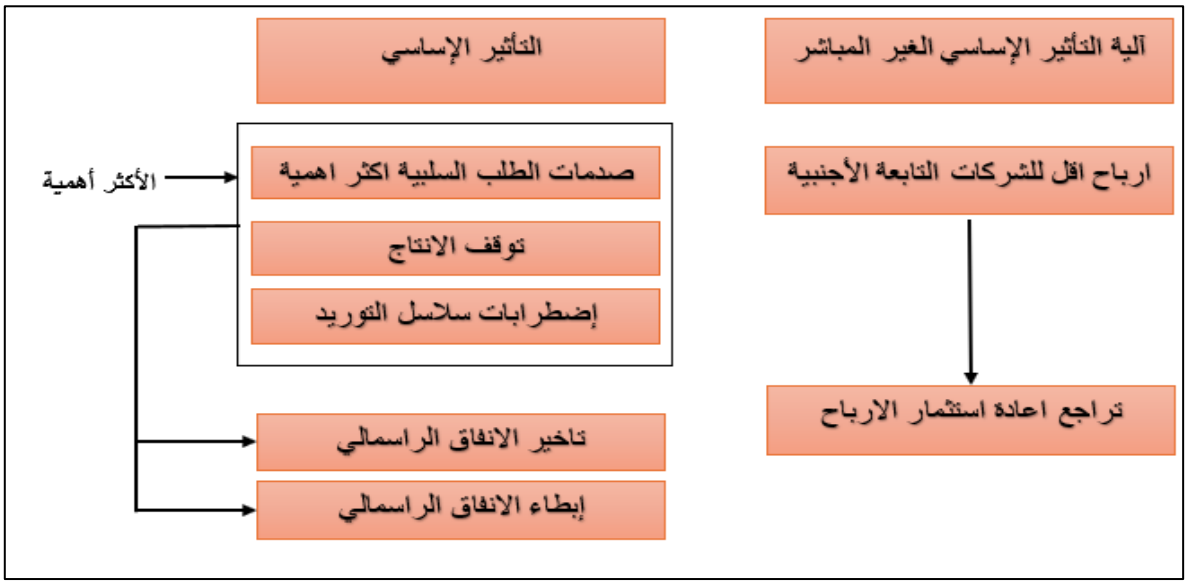

المرجع: فاطمة الزهراء طلحي، واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل ازمتي كورونا والنفط، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، ص: 1248.

[1]- فاطمة الزهراء طلحي، **المرجع السابق** ص: 1247.

2- تأثير كورونا على الإستثمار وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري:

الجزائر ليست في منئ عن اثار جائحة كورونا، حيث لم تكن سنة 2020 سهله على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة تذبذب اسعار النفط، لتأتي الجائحة -covid 19 وتجد اقتصاد هش غير متنوع تعرض للعديد من الصدمات في الأعوام الأخيرة والتي كبدت الجزائر خسائر كبيرة. ويعترف المسؤولين بان الجزائر قد مرت في بأسوأ وأشد أزمة اقتصادية منذ استقلالها، حيث تراجعت جميع المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر في عام الوباء والإغلاق الكبير لهذه السنة كما هو مبين في الجدول أدناه.[1]

[1] - **مرجع سابق**، ص1249.

الجدول(06): رصد أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنوات الجائحة (2020/2019)

المؤثر	2019	2020	2021 سداسي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة	0.8	5.5-	3.2
(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) مليار دولار	169.3	147.3	155.3
الناتج المحلي للفرد، تعادل القدرة الشرائية-دولار أمريكي-	509.3	488.3	514.9
إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي – مليون برميل يوميا-	2.6	2.2	2.5
سعر الصرف -العملة المحلية مقابل 1 دولار أمريكي-	119.4	124.0	129.1
متوسط معدل التضخم السنوي بـ %	2.0	3.5	3.8
رصد الموازنة الحكومية – % من الناتج المحلي الإجمالي-	9.7-	16.4-	16.4-
إجمالي الإيرادات الحكومية العامة بإستثناء المنح -% من إجمالي الناتج المحلي-	32.6	28.2	27.8
اجمالي الدين الحكومي -% من الناتج المحلي الإجمالي -	46.3	57.2	66.6
اجمالي الاستثمار -% من الناتج المحلي الإجمالي -	**42.7**	**37.5**	**42.5**
السكان – مليون نسمة-	43.4	44.2	45.0

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي- مليون برميل يوميا-	1.5	1.2	1.4
إجمالي الدين الخارجي -% من الناتج المحلي الإجمالي -	2.3	1.9	3.5
صادرات السلع والخدمات - مليار دولار-	38.3	26.1	27.6
واردات السلع والخدمات - مليار دولار-	54.2	41.7	53.0
رصيد الحساب الجاري - مليار دولار-	17.1-	15.9-	25.8-
إجمالي الحصص الرسمية - مليار دولار-	61.5	44.6	21.9

المرجع: فاطمة الزهراء طلحي، واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 5، العدد01، 2022. ص ص: 1248،1249.

من الملاحظ التأثير الكبير لأزمة كورونا على الإقتصاد الجزائري سنة 2020، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير مقارنة ب2019، بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

وتبرير ذلك هو التراجع الكبير في انتاج النفط والغاز بسبب صدمات الطلب السلبية من جهة وتجسيد تدابير إغلاق مواقع الإنتاج للمستثمرين في الصناعات الإستخراجية من جهة أخرى، ما اثر سلبا على اجمالي الإستثمار بالجزائر بتراجع مقدر ب 5.2%، الأمر الذي كانت له تداعيات على باقي المؤشرات من تراجع قيمة الصادرات من السلع والخدمات، مواصلة عجز الميزان التجاري، ظهور حالة الركود التضخمي والنقص الحاد في الأحتياطي بالعملة الصعبة.[1]

[1] - السعدي رجال،**المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول 2002 ص08.

وبالتالي وفي ظل هذه الظروف واستنزاف للاحتياطات الرسمية ومع مخاوف شبح الأفلاس الإقتصادي أدى بالحكومة الجزائرية منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ اجراءات استعجالية لانقاذ اقتصادها من الإنهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، خصوصا من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع اسعار النفط، ولعل النقطة المضيئة الأبرز في اقتصاد الجزائر عام 2020، كانت تجاوز الخلافات الغازية مع اسبانيا وايطاليا والاتفاق على اعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات[1].

المطلب الثالث:أهم القرارات الإستثمارية لمواجهة الأزمة covid-19.

بحثت الحكومة الجزائرية طيلة اشهر الأزمة الصحية والعالمية عن إجراءات قد تنقذ اقتصاد البلاد من حافة الأنهيار، وسارعت على مراحل لاتخاذ قرارات انقاذ على المديين المتوسط والبعيد ومن ابرزها:

- التوجه نحو السوق الأفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية اوائل 2020، وسطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى 05 ملايير دولار.
- الغاء قاعدة توزيع راس المال 51/49 بالمئة باستثناء انشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا.[2]
- تحويل بين 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الإستثمار، واحداث تغييرات على قانون الإستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه وللمرة الأولى امام الخواص مثل النقل الجوي والبحري.
- إعادة النظر في الإتفاقيات الإقتصادية الثنائية خصوصا مع الإتحاد الأوروبي و منطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب ال 30 مليار دولار.

---

[1] – فاطمة الزهراء طلحي، **مرجع سابق**، ص 1250.

[2] – قانون المالية التكميلي لسنة 2020 – **قانون رقم 20-07.(2020/06/04)**. الجريدة الرسمية رقم 33. www.joradp.dz تاريخ الإطلاع 2024/04/15.

– باشرت الجزائر احصاء احتياطاتها من موارد طاقوية ومعدنية اخرى غير مستغلة بغرض الإستثمار فيها من بينها: الذهب والفوسفات والنحاس والحديد وغيرها، للمرة الأولى في تاريخها، وفتح المجال امام شراكات كبرى للمستثمرين الأجانب في معظم مناجم البلاد.

– تقرر كذلك استغلال منجم الحديد بمنطقة "غار جبيلات" بتندوف جنوب غرب البلاد ويعد من اكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقة "واد أميزور" في بجاية شرق البلاد، ومشروع آخر للفوسفات بولاية تبسة بالشرق مع الترخيص ايضا للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بمنطقة "جانت" بأقصى الجنوب.

– وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات، بشكل قد يوفر نحو3 مليارات دولار.

– إسترجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت اموالا مجمدة على مستوى الجمارك منذ اكثر من اربع عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كإحتياطات وطنية محلية.

– بالاضافة إلى اعداد خطة لإصلاح النظام المصرفي للبلاد، والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية بعد طرح 9 منتجات مالية بهدف جذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية، وادماج الإقتصاد غير الرسمي و السوق الموازية في النظام المالي[1].

المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وعوائق جذبه في الجزائر(2018-2022).

يهدف هذا المبحث إلى تقسيم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث يعتبر امرا حيويا لتعزيز التنمية الإقتصادية، ومع ذلك تعاني البلاد من عوائق كثيرة تحد من استقطاب الإستثمار، مما يتطلب مراجعة شاملة لتعزيز جاذبية الإستثمار وتحفيز النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2018-2022).

ان تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بالإساس على مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار، حيث نجد ان البنية التحتية وبيئة الأعمال تلعب دورا رئيسيا ومهما في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بما يشمل تسهيل عمليات استخراج تراخيص البدء في

[1] – فاطمة الزهراء طلحي، **مرجع سابق** ص، 1252.

المشاريع، وتوفر بنية تحتية حاضنة للاستثمارات، مثل وجود موانئ و مطارات مؤهلة وسهولة الحصول على الكهرباء والمياه ومدى توفر شوارع مرصوفة... إلخ .

هذه المؤشرات تعكس درجة ومكانة اقتصاد الدولة بين اقتصاديات العالم، وفي هذا الإطار يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار من ثلاث مؤشرات فرعية، وهي مؤشر الحرية الإقتصادية مؤشر البنية التحتية مؤشر مؤسسات الحوكمة الرشيدة.

1- المؤشر العام للحرية الإقتصادية: بناءا على المؤشرات المتعلقة بالحرية الإقتصادية المبينة في الجدول أدناه حلت الجزائر في المركز الثاني والعشرون (22) بقيمة معيارية بلغت(0.899-) نقطة، وهي نتيجة للقيم السلبية لكل المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الإقتصادية حيث بلغ مؤشر العبئ الضريبي (0.831-) نقطة وهي قيمة سلبية تبين مستوى الإنخفاض المسجل في معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي ودخل الشركات والمستوى الضريبي الإجمالي بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الحكومة.

اما مؤشر حقوق الملكية فقد بلغ قيمة (1.124-) نقطة حيث يقيس هذا المؤشر الحماية القانونية في الدولة والمتعلقة بحقوق الملكية الخاصة ودرجة تنفيذ تلك القوانين ويتضمن هذا المؤشر متغيرات فرعية متمثله في حقوق الملكية المادية، حقوق الملكية الفكرية، قوة حماية المستثمر، خطر مصادرة الملكية، جودة ادارة الأراضي، كل هذه المؤشرات تقريبا سجلت إنخفاضا ملحوظا نتيجة الإحتكار والبيروقراطية الإدارية.

أما مؤشر حرية الأعمال التجارية فقد سجل هو الآخر قيمة سلبية تقدر (0.262-) نقطة وهذا نتيجة للتكلفة المرتفعة للأعمال التجارية وكذا الفترة المستغرقة لفتح وتشغيل وإغلاق هذه الأعمال مما يؤثر سلبا على تسليم وإستلام هذه الأعمال في آجالها.

أما مؤشر حرية التجارة الخارجية فسجل هو الآخر قيمة سلبية تقدر ب (1.381-) وهذا نتيجة لتأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات من السلع والخدمات داخل وخارج البلاد.[1]

[1] – صندوق النقد العربي، **تنافسية الإقتصادات العربية**، العدد السادس، فيبراير 2023،ص27.

جدول رقم (07): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للحرية الإقتصادية متوسط الفترة (2018-2021).

الدول	العبئ الضريبي	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجارية	حرية التجارة	مؤشرالحرية الإقتصادية	الترتيب
الأردن	0.534	0.310	0.503-	0.316	0.164	11
الإمارات	1.275	1.204	0.948	0.730	1.039	2
البحرين	1.319	0.566	0.475	0.721	0.771	4
تونس	0.825-	0.163-	0.919	0.487-	0.139-	15
الجزائر	0.831-	1.124-	0.262-	1.381-	0.899-	22
السعودية	1.307	0.240	0.520	0.033	0.525	7
السودان	0.188	1.244-	1.186-	2.947-	1.297-	25
العراق		0.739-	1.009-	8.449-	2.549-	26
عمان	1.186	0.380	0.693	0.671	0.733	5
قطر	1.279	0.594	0.349	0.702	0.731	6
الكويت	1.153	0.032-	0.540-	0.169	0.187	10
لبنان	0.589	0.693-	1.616-	0.308	0.353-	18
ليبيا	0.569	2.015-	1.690-	0.438	0.674-	21
مصر	0.171	0.652-	0.147-	0.676-	0.326-	17
المغرب	1.037-	0.282	0.252	0.049	0.114-	14
موريطانيا	0.504-	1.389-	0.443-	1.492-	0.957-	23
اليمن	0.000	1.803-	1.892-	0.717-	1.028-	24
اسبانيا	1.741-	0.933	0.067-	1.085	0.052	12
البرازيل	1.062-	0.042	0.674-	0.953-	0.662-	20
الهند	0.346-	0.160	0.270-	0.462-	0.229-	16

كوريا الجنوبية	1.411-	1.237	1.796	0.433	0.514	8
ماليزيا	0.137	1.456	1.413	0.821	0.957	3
سنغافورة	0.561	2.082	1.919	1.954	1.629	1
جنوب افريقيا	1.658-	0.279	0.326-	0.228-	0.484-	19
تايلندا	0.186-	0.003-	1.135	0.691	0.409	9
تركيا	0.668-	0.091	0.095-	0.222	0.112-	13

المرجع: صندوق النقد العربي، تنافسية الإقتصادات العربية، العدد السادس، فبراير 2023، ص28.

2- المؤشر العام للمؤسسات و الحوكمة الرشيدة: يصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا مؤشرات حول فاعلية الحكومة الرشيدة، وتتعلق هذه المؤشرات بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة إتجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبيات والرشاوي، وكذلك قدرتها على تنفيذ السياسات الفعالة والسليمة، وإحترام القانون وضمان حقوق الأفراد، إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن في هذا الإطار، نود الإشارة بأن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و (2.5) نقطة.

وتشير إرتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل حيث يدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة، تم إختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة و سيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري، والجدول التالي يبين ذلك[1].

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 28.

جدول رقم (08): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2018-2021)

الدول	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.173	0.338	0.373	0.295	10
الإمارات	1.395	1.004	1.535	1.311	2
البحرين	0.406	0.585	0.167	0.386	9
تونس	0.101-	0.177	0.088	0.055	15
الجزائر	0.497-	0.801-	0.497-	0.598-	20
السعودية	0.334	0.281	0.594	0.403	7
السودان	1.472-	1.149-	1.398-	1.340-	23
العراق	1.235-	1.799-	1.304-	1.446-	24
عمان	0.134	0.613	0.453	0.400	8
قطر	0.864	1.014	1.096	0.991	5
الكويت	0.077-	0.334	0.014	0.090	13
لبنان	0.845-	0.891-	1.068-	0.935-	22
ليبيا	1.759-	1.921-	1.599-	1.760-	25
مصر	0.497-	0.341-	0.537-	0.459-	19
المغرب	0.087-	0.090-	0.108-	0.095-	16
موريطانيا	0.687-	0.611-	0.695-	0.664-	21
اليمن	2.106-	1.864-	1.665-	1.878-	26
البرازيل	0.366-	0.193-	0.289-	0.283-	18
الهند	0.290	0.067	0.057-	0.100	12
كوريا الجنوبية	1.275	1.376	0.959	1.203	3
ماليزيا	0.996	0.703	0.439	0.713	6

سنغافورة	2.251	2.115	2.700	2.355	1
اسبانيا	0.982	1.115	0.964	1.020	4
جنوب افريقيا	0.258	0.052	0.233	0.181	11
تايلندا	0.350	0.169	0.258-	0.087	14
تركيا	0.024	0.282-	0.140-	0.133-	17

المرجع: صندوق النقد العربي تنافسية الإقتصادات العربية، العدد السادس، فبراير 2023،ص 30

بناءا على ما سبق حلت الجزائر في المركز العشرين (20) بقيمة معيارية بلغت(598-) نقطة، وهذا نتيجة للقيم السلبية لكل المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة، حيث بلغ مؤشر فاعلية الحكومة (0.497-) نقطة وهي قيمة سلبية تعكس مدى فاعلية الحكومة إتجاه جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وكذا جودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

اما فيما يخص مؤشر سيادة القانون فقد بلغت قيمته (0.801-) نقطة وهي قيمة تعبر عن مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

اما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد الإداري فقد تم تسجيل قيمة سلبية قدرت(0.497-) نقطة وهي قيمة تعبر عن عدم فاعلية التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع اشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة التي تؤدي إلى تعطيل اعمال المراجعين.

1- المؤشر العام للبنية التحتية: يتكون مؤشر البنية التحتية من اربع مؤشرات فرعية، وتعتبر البنية التحتية والمتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ، وخطوط النقل، وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومدى الوصول لمصادر المياه من الضروريات التي تهم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة والجدول التالي يبين ذلك:[1]

[1] - **نفس المرجع السابق**،ص30.

الجدول رقم (09): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية عن متوسط الفترة 2018-2021.

الدول	الأفراد الذين يستخدمون الأنترنيت (% من السكان)	النقل الجوي والشحن (مليون طن – كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	مؤشرالبنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	0.313-	0.520-	1.082-	0.195	0.430-	17
الإمارات	1.099	2.730	2.126	1.660	1.904	1
البحرين	1.104	0.483-	0.123	0.246-	0.125	12
تونس	0.249-	0.547-	0.285	0.120-	0.158-	14
الجزائر	0.531-	0.544-	0.241-	1.474-	0.697-	23
السعودية	0.986	0.285-	0.191	0.306	0.299	9
السودان	2.000-	0.549-	1.289-	0.277-	1.029-	24
الهند	1.316-	0.496-	0.646-	0.321	0.534-	18
عمان	0.754	0.479-	0.542	0.676	0.373	8
قطر	1.110	2.577	0.600	0.180	1.117	3
الكويت	1.095	0.490-	1.326	0.132	0.516	6
لبنان	0.360	0.540-	1.297-	0.876-	0.588-	21
ليبيا	0.000	0.549-	1.797-	1.789-	1.034-	25
مصر	0.475-	0.442-	0.558-	0.258	0.304-	16
المغرب	0.163	0.532-	0.398	0.660	0.172	11
موريطانيا	1.524-	0.549-	0.066-	0.183-	0.580-	20
اليمن	1.983-	0.549-	1.697-	0.000	1.057-	26
البرازيل	0.157	0.204-	0.453-	2.120-	0.655-	22

العراق	1.446-	0.168-	0.804-	0.188	0.558-	19
كوريا الجنوبية	1.005	2.256	0.513	1.518	1.323	2
ماليزيا	0.594	0.289-	0.562	1.117	0.496	7
سنغافورة	0.787	0.606	0.853	1.030	0.819	4
اسبانيا	0.765	0.353-	0.062	1.065-	0.148-	13
جنوب افريقيا	0.280-	0.462-	1.255	1.506-	0.248-	15
تايلندا	0.038-	0.170-	1.552	0.967	0.578	5
تركيا	0.178	1.029	0.460-	0.447	0.299	10

المرجع: صندوق النقد العربي، تنافسية الإقتصادات العربية، العدد السادس، فبراير 2023، ص 33.

بناءا على ما سبق حلت الجزائر في المركز الثالث والعشرون بقيمة معيارية بلغت (0.697-) نقطة، وهذا نتيجة للقيم السلبية لكل المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية، حيث بلغ مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت كنسبة من السكان(0.531-) في المئة وهي نسبة ضعيفة جدا.

اما فيما يخص مؤشر النقل الجوي والشحن فقد بلغ (0.544-) مليون طن/كم و هي قيمة تعبر عن حجم الشحنات والاكياس والحقائب الدبلوماسية، التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل الطائرة عند الإقلاع إلى هبوطها في المطار التالي).

ويعتبر هذا المؤشر ذو أهمية حيوية للتنمية الإقتصادية، و لخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك لدعم السياحة وتحفيز الإستثمار الأجنبي والتجارة الدولية.

اما بالنسبة لمؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص) فقد بلغت (0.241-) لكل (100) شخص، وهي قيمة تعبر عن عدد اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل ويتضمن عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد الحسابات النشطة المدفوعة مسبقا، التي استخدمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، يستثنى المؤشر الإشتراكات عبر بطاقات البيانات أو

اجهزة مودم USB، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة والراديو المحمول ذي القنوات القصيرة، ونقطة الإتصال عن بعد والترحيل اللاسلكي وخدمات القياس عن بعد.

أما مؤشر الوصول إلى الطاقة الكهربائية فقد بلغ (1.474-) وهو مؤشر يقيس الوقت المطلوب للحصول على الكهرباء ممثلا في عدد الأيام المطلوبة على توصيل كهرباء دائم. [1]

المطلب الثاني: عوائق جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سوف نحاول من خلال الفرع الأول معرفة العراقيل والمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر كما يلي:

أولا :المعوقات القانونية والإدارية: يعتبر المحور القانوني والإداري حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي، بحيث نجد المستثمر الأجنبي في الجزائر تواجهه عدة عراقيل في الميدان والمتمثلة في عدم الاستقرار القانوني وكذلك بيروقراطية الإدارة وسوء التسيير وإنتشار الفساد وانعدام الشفافية.

1- عدم الاستقرار القانوني في الجزائر:

أ-الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر : يمكن حصر مراحل تطور النظام القانوني في الجزائر في مرحلتين:

مرحلة ما قبل الإصلاحات: تميزت بصدور أول قانون للاستثمار في الجزائر بعد الاستقلال رقم 63-277.[2] ثم جاء الأمررقم 66-284 المؤرخ في 1966[3]/90/15 ثم جاء الأمررقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21.[4] و تليها قوانين أخرى معدلة.

مرحلة الإصلاحات: تعتبر تغيرا جذريا في الاستراتيجية الإقتصادية للجزائر من خلال تبنيها الإقتصاد الحر وذلك بإصدار عدة قوانين أهمها : قانون النقد والقرض رقم90 -10 المؤرخ في 1990/04/14، والمرسوم التشريعي رقم93 -12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار, ثم قانون رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير

[1] - نفس **المرجع السابق**،ص34.

[2] - **القانون رقم 63-277** المؤرخ في 1963/07/26 و المتعلق بقانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد53.

[3] - **الأمر رقم 66-284** المؤرخ في 1966/09/15 يتضمن قانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد80.

[4] - **القانون رقم 82-11** المؤرخ في 1982/08/21 يتعلق بالإستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

الاستثمار . كما تم تعديل القانون رقم 01-03 بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.[1] كما عدل هذا الأمر بموجب الأمر رقم رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009[2]. ثم قام المشرع الجزائري في سنة 2016 بإلغاء الأمر رقم 01-03 بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03.[3]

ب -إصدار نصوص قانونية دورية معدلة لقانون الاستثمار : تؤثر التعديلات الواردة على قانون الاستثمار بموجب قوانين المالية على الثبات التشريعي للاستثمار: التعديل عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ثم التعديل عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة2010 .

- تعديل في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 : حيث ألغى هذا القانون الفقرة 2 من القانون رقم16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الفقرة2 .

2- بيروقراطية الإدارة وسوء التسيير : ومن أهم العوامل التي تدل على تفشي البيروقراطية نذكر مايلي : ليس هناك معلومات كافية وشاملة ومتجددة عن الاستثمار وفرصة في الجزائر يستطيع أن يرجع إليها المستثمرون الأجانب قبل المجيء إلى الجزائر.

- الإجراءات البيروقراطية على مستوى الوكالة فيما يتعلق باستخراج نماذج الطلبات أو بدراسة الملفات والرد عليها.

- عدم توفر شبابيك لامركزية وفعالة على مستوى كل الولايات لتقريب الإدارة من المستثمر.

3-الفساد الإداري وانعدام الشفافية : يعتبر الفساد الإداري وانعدام الشفافيه أكبر عائق، وتتمثل أهم التصرفات الغير القانونية التي يمكن ارتكابها في : الرشوة واختلاس المال العام واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، أما انعدام الشفافية فهي تتمثل في مشكلة الرشوة والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة.

---

[1] - **الأمر رقم 06-08** المؤرخ في 2006/08/15 يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوري الإستثمار، الجريدة الرسمية، عدد47.

[2] - **الأمر رقم 09-01** المؤرخ في 2009/07/22 يتضمن القانون التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، عدد44.

[3] - المادة 37 من **القانون رقم 16-09** المؤرخ في 2016/08/03 و المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46. تاريخ الإطلاع،2024/04/25.

ثانيا :المعوقات الإقتصادية والمالية:

1-المعوقات الإقتصادية : هناك عدة عوائق اقتصادية تواجه المستثمر الأجنبي أثناء ممارسة استثمارات وأهمها :

- **ضعف البنية التحتية** :سواء في شبكة المواصلات أو الإتصالات والخدمات.

- **تأخر مسار الخوصصة** : ومن خلال المراجعة التشريعية نلاحظ الإلغاء الصريح للخوصصة الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، مما يدل على معاملة تمييزية بين المستثمر الوطني والأجنبي.[1]

مشكلة العقار : نصت المادة 58 من قانون رقم 15-18 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016بتمكين المتعاملين الإقتصاديين الذين يملكون أراضي خاصة وليست تابعة للقطاع الفلاحي بأن ينشئوا مناطق نشاط ومناطق صناعية، وهو يعتبر دعما قويا للمستثمرين وبالتالي التغلب على مشكل العقار في الجزائر الذي لا يزال قائما والذي أدى إلى تعثر العديد من المشاريع[2].

2-المعوقات المالية : والتي تتمثل في : ضعف تأهيل النشاط البنكي : بسبب سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي وبطء في التحويلات المالية .وضعف النظام التمويلي للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الثالث: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مع مطلع التسعينات تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي عرفت بالإصلاحات الإقتصادية، الحوافز والامتيازات والضمانات التي من شأنها خلق وتوفير البيئة المناسبة وتتمثل أهمها فيما يلي:

أولا :الإصلاحات الإقتصادية: لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

---

[1] – فريدة عيادي،**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الإفتراضي حول « إستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر، 27 أكتوبر 2020 ، ص ص :6-7.

[2] – **قانون رقم 15-18** المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46.

1-إصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي وخوصصتها : وهي أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر، حيث تم إعادة هيكله المؤسسات الصناعية العمومية ابتداء من1994 .

2-السياسة المالية والنقدية : إن السياسة النقدية الصارمة التي طبقتها الجزائر خلال فترة التصحيح الهيكلي كان لها أثر كبير على خفض التضخم.

3-الإطار القانوني والمؤسساتي : قام المشرع باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية أهمها :

قانون النقد والقرض :الذي يعتبر منعطفا هاما في تاريخ قوانين الاستثمار في الجزائر.

إلى جانب هذه الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة لأجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

4-الانفتاح على الإقتصاد العالمي : بعد نهج الجزائر اتجاه الإقتصاد الحر كان لزاما عليها تبني قانون جديد للتجارة الخارجية من خلال قانون النقد والقرض رقم 90/10 الذي حدد العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال والتجارة مع الخارج.

5-المديونية الخارجية : يعتبر هذا المؤشر أهم عامل مساعد في تحقيق الاستقرار الإقتصادي.

6-معدل النمو : أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بصفة مباشرة بمعدل النمو في البلد المضيف.

ثانيا :المبادئ التي يخضع لها المستثمر الأجنبي.

حسب القانون الجزائري فإن المستثمر الأجنبي يخضع لمبدأين أساسيين ألا وهما :مبدأ المساواة في المعاملة، ومبدأ تحويل الأموال .

1-مبدأ المساواة في المعاملة : يتجسد هذا المبدأ في عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين، والمستثمرين الأجانب في المعاملة، سواء من حيث الحقوق أو من حيث الواجبات .وقد كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ في المادة 14 من (الأمر رقم01 /03)

2- مبدأ تحويل الأموال : كرست الجزائر مبدأ تحويل الأموال من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب الذين يولون عناية خاصة لمصالحهم المالية.

[1] – فريدة عيادي، **مرجع سابق**، ص08.

ثالثا-الحماية الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

بالنسبة للحماية التي منح القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي تتعلق بنوعين من المخاطر، ألا وهما: المخاطر التجارية وخطر الإجراءات الفردية.

1-الحماية من المخاطر غير التجارية : والتي تتمثل في الحروب والاضطرابات التي تجتاح الدولة المضيفة، عدم الاستقرار السياسي، التأميم، نزع الملكية للمنفعة العامة، الاستيلاء والمصادرة[1].

2-الحماية من خطر الإجراءات الانفرادية : في إطار ممارسة الدولة لسيادتها قد تلجأ إلى إجراءات تشريعية وتنظيمية من أجل توجيه الاستثمارات الأجنبية لخدمة أهدافها التنموية . يترتب عليها حرمان المستثمر من ممارسة حقه في الملكية، وقد تمس بملكية المستثمر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2].

رابعا-آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (التحفيزات والامتيازات)

اعتمد القانون الجزائري آليات لتشجيع الاستثمار الأجنبي في القوانين المختلفة المتعلقة بالاستثمار، وسوف نحاول التركيز على الامتيازات العقارية والتحفيزات المالية والمتمثله في.التحفيزات الجبائية والجمركية

التحفيزات العقارية : الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري.

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال."

*** الحوافز الجبائية والجمركية:**

- تم إعفاء المستثمر عند إدخال سلع وبضائع أجنبية من كل إجراءات التجارة الدولية.

---

[1] - نفس **المرجع السابق**، ص ص 08،09.

[2] - زكية جدايني، **آليات تشجيع الإستثمار الأجنبي في القانون الجزائري**،حوليات جامعة الجزائر01، العدد 33 الجزء الأول،مارس 2019،ص 267.

– اعفاء المستثمر من إجراء التوطين البنكي، والتسهيل في الاعتماد المستندي في عملية تمويل التجارة الخارجية الداخله في الاستثمار المعني. الترخيص للمستثمر خاصة الأجنبي من ادخال السلع والأدوات والتجهيزات " المستعملة والقديمة"[1]

[1] – فريدة عيادي، **مرجع سابق**، ص09.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل حالة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)، مع التركيز على تأثير جائحة كوفيد 19. حيث تم تسليط الضوء على التحديات التي واجهت الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة، وكذا استجابه الحكومة الجزائرية لتلك التحديات واتخاذ التدابير اللأزمة لتعزيز بيئة الإستثمار، بما في ذلك استخدام تقنيات الذكاء الإقتصادي لتحليل البيانات وتوجيه الإستراتيجيات الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية متنامية في العديد من الدول بالأخص الدول النامية منها، حيث خضى هذا النوع من الاستثمار بالإهتمام الكبير من طرف المفكرين الإقتصاديين، لما له من أهمية بالنسبة للمستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدولة المضيفة من ناحية أخرى.

اما بالنسبة للجزائر وهي المستهدفة من هذه الدراسة، فإنها تعطي أولوية كبرى للإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره الجسر التي يمكن من خلاله خلق آثار إيجابية مضاعفة داخل الاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فإن عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ليست بالأمر الهين خاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة حاليا لجذبه.

ولقد تبين متى خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة أن الجزائر تعاني الكثير من المعوقات الإقتصادية والقانونية والإدارية التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوافق والإمكانات الموجودة والفرص المتاحة في الجزائر، ولتثمين هذه الإمكانات وتحويلها إلى نقاط قوة، يتعين على الجزائر تطبيق آليات الذكاء الإقتصادي لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم.

ولقد إستند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات التي حاولنا إختبارها ضمن محتوى الدراسة حيث تبين ما يلي:

– بالنسبة للفرضية الأولى، لقد دلت البيانات على أن تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية بواسطة تقنيات الذكاء الاقتصادي من شأنه تعزيز الثقة مع المستثمرين وجعل الجزائر وجهة مفضلة للإستثمارات على المدى الطويل.

– أما الفرضية الثانية، فقد دلت الدراسة، أن على الجزائر الخروج من الدائرة التقليدية لجذب الإستثمارات، إلى الإنطلاق نحو تشجيع الابتكار وزيادة الأعمال التقنية مما يجعل السوق أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد دلت الدراسة أن فعالية الشركات الجزائرية في مجال التسويق وكذا تحليل البيانات لا يكون الإ بإستخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي، مما يجذب إهتمام المستثمرين الأجانب بالتالي تحقيق تدفقات جديدة تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة حول إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بإستخدام آليات الذكاء الاقتصادي إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها ضمن النقاط التالية:

1- يعتبر مناخ الإستثمار بالجزائر غير مشجع لاستقطاب المستثمر الأكبر رغم الإمكانيات والفرص المتاحة وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها:

- ✓ عدم توفر بنبية تحتية حاضنة للإستثمارات مثل الموانئ والمطارات.
- ✓ المستوى الضريبي والحواجز الجمركية.
- ✓ الإحتكار والبيروقراطية الإدارية وسوء التسيير.
- ✓ إصدار نصوص قانونية دورية معدلة لقانون الاستثمار
- ✓ الفساد الإداري وانعدام الشفافية.
- ✓ ضعف التأهيل البنكي بسبب سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي

وبطء في التحويلات المالية، وضعف النظام التمويلي للاستثمار الأجنبيف في الجزائر.

بناء على جملة الأسباب المعيقة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تقديم جملة من الحلول التى تساهم في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر مثل :

- ✓ تطوير البنية التحتية لتعزيز التواصل والنقل والإتصالات.
- ✓ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تطبيق قوانين و سياسات فعالة.
- ✓ تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات الصناعية والتكنولوجية.
- ✓ تطوير قوانين العمل وتحسين بيئة العمل لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير قوى عاملة مؤهلة.

- ✓ تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية.
- ✓ تعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خدمات مصرفية مبتكرة، تدعم النمو الاقتصادي وتعزز الإبتكار وخلق فرص عمل.
- ✓ تحسين الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المصرفي لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة بين العملاء والبنوك.
- ✓ تطوير خدمات التمويل الإسلامي من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لجذب فئات أوسع من العملاء وتلبية احتياجاتهم المالية بشكل أفضل.

2- لم تتلقى الجزائر حجما من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوافق مع قدراتها وإمكانياتها مقارنة ببعض الدول الأخرى ذات إمكانيات أقل لكنها حققت قفزة نوعية في إستقطاب الإستثمار.

3- من خلال الدراسة تبين أنى تطبيق الجزائر لتقنيات الذكاء الإقتصادي من شأنه تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما له من دور فعال في توفير المعلومة وتحليل البيانات.

4- يبدو ان الجزائر قد بدأت في اتخاذ خطوات نحو تبني إستراتيجيات الذكاء الإقتصادي، لكن لايمكن تقديم تقدير دقيق بشأن مدى شمولية هذه الإستراتيجيات دون معرفة المعلومات الأخيرة.

الاقتراحات:

- الممارسة الفعلية للذكاء الإقتصادي تستدعي تفعيل أكبر لدور الهيئات الخاصة بالاستثمار والتعريف بها على النحو الذي يجلب أكبر قدر من المستثمرين لاسيما الأجانب.

– بلوغ الأهداف المرجوة يتطلب كذلك الرفع من درجة التنسيق بين مختلف الفاعلين والهيئات والأجهزة الداعمة للاستثمارات، ولما لا إقامة شبكات بين تلك الهيئات لضمان فعالية ونجاعة قواعد البيانات و عصرنتها تلقائيا.

– توفير المعلومة المفيدة للمستثمرين الأجانبا يبقى جوهر ممارسة الذكاء الإقتصادي من خلال قواعد البيانات الى تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية.

– على الهيئات الداعمة للاستثمار تكثيف الحجود وتنويع مصادر المعلومة للتعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر بإنشاء قواعد بيانات فعالة والتحيين المستمر لهذه القواعد لتصبح أكثر فعالية ومسايرة للمستجدات الإقليمية والعالمية.

صعوبات الدراسة:

– تضارب الإحصائيات فيما بين المراجع المختلفة، و المتعلقة بالبيانات التي تصدرها الهيئات المحلية و تلك الصادرة عن الهيئات الدولية.

– قلة الإحصائيات و المعلومات في بعض أجزاء الدراسة و عدم تحيينها خاصة بالنسبة لحالة الجزائر.

– قلة التقارير الاقتصادية التي تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي و اثره على الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

– صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات من المصادر الرقمية الجزائرية.

– عدم توفر الإحصائيات الدقيقة خلال سنوات جائحة كورونا.

مصادر ومراجع

أولا: المصادر

1- القوانين:

- ✓ القانون رقم 63-277 المؤرخ في 1963/07/26 و المتعلق بقانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد53.
- ✓ القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 يتعلق بلإستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.
- ✓ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 و المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46. تاريخ الإطلاع،2024/04/25.
- ✓ قانون رقم 15-18 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46.

2- الأوامر:

- ✓ الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/08/15 يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوري الإستثمار، الجريدة الرسمية، عدد47.
- ✓ الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 يتضمن القانون التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، عدد44.
- ✓ الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 يتضمن قانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد80.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

- ✓ آثر آية، تومسون، وآية جي ستريكلاند، الإدارة الإستراتيجية: المفاهيم والحالات العملية، مكتبة لبنان مع شركة ماكجروهيل،ط1، 2006.

- ✓ أسماء بن طراد، تقييم آداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع 2024/04/20.
- ✓ زكية جدايني، آليات تشجيع الإستثمار الأجنبي في القانون الجزائري،حوليات جامعة الجزائر01، العدد 33 الجزء الأول، مارس 2019.
- ✓ شهدان عادل–عبد اللطيف الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020،
- ✓ عيسى محمد الغزالي، الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا– سلسله دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004.
- ✓ قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- ✓ محمد عبد العزيز–عبد الله عبدة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ،2005 .

2- المقالات:

- ✓ أبو بكر خوالد_ خير الدين بوزرب، الذكاء الإقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الإقتصاديات والدول قراءة في التجربة اليابانية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 3 ، سبتمبر 2017.
- ✓ الإستثمار نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 4، ديسمبر 2017.
- ✓ خالد روكان عواد- زيد خوام محمود التخطيط الإستراتيجي وتأثيره في الذكاء الإقتصادي بحث إستطلاعي في الشركة العامة لمنتجات البان ابي غريب ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية بغداد، العدد 55،2018 .
- ✓ خديجة العرابي – دحماني عزيز، **الذكاء الإقتصادي كآلية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 52.
- ✓ زرزار العياشي – محمد مداحي، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد 04، 2015.
- ✓ ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
- ✓ عمر شريف- بعلوج بولعيد، الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية الطاقة الشمسية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013.
- ✓ فاطمة الزهراء طلحي، واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 5، العدد01، 2022.
- ✓ فاطمة عبد الله محمد عطية، العوامل المؤثرة على التدفقات الدولية لرأس المال طويل الأجل، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، المجلد 2، العدد 2، 2016.

- ✓ كنوش محمد، دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر.
- محجوب بحوصي – عمار عريس، إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لإستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، العدد 02.
- ✓ محمد حمداني، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02،2012.
- ✓ مصطفى بودرامة, واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر, مجلة البحوث والدراسات, المجلد 15, العدد01, 2018.

3- المذكرات والرسائل الجامعية

- ✓ أسماء فيلالي، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع و المجهودات–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية رويبة– مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2014.
- ✓ أميرة بحرى، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014، أطروحة دكتوره، جامعة باتنة،2017.
- ✓ بشير هارون، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة: الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990–2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر– باتنة1، 2022/2021.
- ✓ بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: الإدارة

الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية، 2014 / 2015.

- ✓ صونية تبغة، الذكاء الإقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية : دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016.
- ✓ ليلى حليمي، واقع و افاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017 ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي على، البليدة 02،السنة الجامعية 2020/2019 .
- ✓ ميرفت محمد سلامة أبو راشد، أثر الذكاء الإقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية بالمنظمات غيرا الحكومية المحافظات الجنوبية الفلسطينية دراسة حالة: إتحاد لجان العمل الصحي، رسالة ماجستير، جامعة القدس،2021، ص 26.
- ✓ نسرين مغمولي، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة fertial- عنابة، أطروحة مقدمة بجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016.

4- الملتقيات :

- ✓ فريدة عيادي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الإفتراضي حول « إستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر، 27 أكتوبر 2020 .

- ✓ نور الدين قروش- جمال دقيش، واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول: الذكاء الاقتصادي وادارة المواقع التنافسية لمنظمات الاعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.
- ✓ سمية أحمد ميلي، فاطمة دغفل، الملتقى الدولي حول: واقع ومعوقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول: التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة ، جامعة محمد بوضياف، المسيله 2017 .

المؤتمرات:

- ✓ يحياوي الهام مصطفى- بوحديد ليلى، دور الدولة في تفعيل سياسات الذكاء الاقتصادي بالجزائر، المؤتمر الدولي حول الذكاء الاقتصادي : الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة الجلالي بونعامة،خميس مليانة،23،24 افريل 2014.

5- الهيئات:

- ✓ السعدي رجال،المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول 2002 صندوق النقد العربي، تنافسية الإقتصادات العربية، العدد السادس، فيبراير 2023.
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** للدول العربية **لسنة 2019.**
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** للدول العربية **لسنة 2020.**
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** للدول العربية **لسنة 2021.**

✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** للدول العربية **لسنة 2022**.

✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** للدول العربية **لسنة 2023**.

✓ صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد 06 فبراير 2023.

✓ UNCTAD. world investment report, Transnational Corporations Entractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007,

4- المواقع الالكترونية:

www.dhaman.net

https://iefpedia.com.arab.

رابعا- المراجع بالفرنسية:

- Dufau JF. (2010) & l'intelligence économique " Rapport de commission de la coopération et développement, Document N19, 6-7 Juillet, Dakar, Sénégal.p05.
- Goria, S. (2006), l'expression du problème dans la recherche d'information : application à une contexte d'intermédiation territoriale, Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy2, France.
- Ludovic.E.(2003), l'intelligence économique et stratégique: les système d'information au cœur de la démarche, rapport CIGREF.
- Chedia DHAUI. Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique, thèse de doctorat, université Nancy, France, 2008.
- BRESSY Gilles et KONKUYT Christian, (2006): économie d'entreprise, 8éme édition, Paris : Édition Dalloz - Sirey.
- Niang. T. (1994). « Enjeux de l'intelligence économique "Documentalistes (EBAD), Université cheikh Anta Diop, Dakar Sénégal.

ملاحق

المـــــــــلاحـــــــــــــق

رصد أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنوات الجائحة (2020/2019)

المؤثر	2019	2020	2021 سداسي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة	0.8	5.5-	3.2
(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) مليار دولار	169.3	147.3	155.3
الناتج المحلي للفرد، تعادل القدرة الشرائية–دولار أمريكي–	509.3	488.3	514.9
إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي – مليون برميل يوميا–	2.6	2.2	2.5
سعر الصرف –العملة المحلية مقابل 1 دولار أمريكي–	119.4	124.0	129.1
متوسط معدل التضخم السنوي بـ %	2.0	3.5	3.8
رصد الموازنة الحكومية – % من الناتج المحلي الإجمالي–	9.7-	16.4-	16.4-
إجمالي الإيرادات الحكومية العامة بإستثناء المنح –% من إجمالي الناتج المحلي–	32.6	28.2	27.8
اجمالي الدين الحكومي –% من الناتج المحلي الإجمالي –	46.3	57.2	66.6
اجمالي الاستثمار –% من الناتج المحلي الإجمالي –	**42.7**	**37.5**	**42.5**
السكان – مليون نسمة–	43.4	44.2	45.0
صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي– مليون برميل يوميا–	1.5	1.2	1.4
إجمالي الدين الخارجي –% من الناتج المحلي الإجمالي –	2.3	1.9	3.5
صادرات السلع والخدمات – مليار دولار–	38.3	26.1	27.6
واردات السلع والخدمات – مليار دولار–	54.2	41.7	53.0
رصيد الحساب الجاري – مليار دولار–	17.1-	15.9-	25.8-
إجمالي الحصص الرسمية – مليار دولار–	61.5	44.6	21.9

الملاحق

القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للحرية الإقتصادية متوسط الفترة (2018-2021).

الدول	العبئ الضريبي	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجارية	حرية التجارة	مؤشرالحرية الإقتصادية	الترتيب
الأردن	0.534	0.310	0.503-	0.316	0.164	11
الإمارات	1.275	1.204	0.948	0.730	1.039	2
البحرين	1.319	0.566	0.475	0.721	0.771	4
تونس	0.825-	0.163-	0.919	0.487-	0.139-	15
الجزائر	0.831-	1.124-	0.262-	1.381-	0.899-	22
السعودية	1.307	0.240	0.520	0.033	0.525	7
السودان	0.188	1.244-	1.186-	2.947-	1.297-	25
العراق		0.739-	1.009-	8.449-	2.549-	26
عمان	1.186	0.380	0.693	0.671	0.733	5
قطر	1.279	0.594	0.349	0.702	0.731	6
الكويت	1.153	0.032-	0.540-	0.169	0.187	10
لبنان	0.589	0.693-	1.616-	0.308	0.353-	18
ليبيا	0.569	2.015-	1.690-	0.438	0.674-	21
مصر	0.171	0.652-	0.147-	0.676-	0.326-	17
المغرب	1.037-	0.282	0.252	0.049	0.114-	14
موريطانيا	0.504-	1.389-	0.443-	1.492-	0.957-	23
اليمن	0.000	1.803-	1.892-	0.717-	1.028-	24
اسبانيا	1.741-	0.933	0.067-	1.085	0.052	12
البرازيل	1.062-	0.042	0.674-	0.953-	0.662-	20
الهند	0.346-	0.160	0.270-	0.462-	0.229-	16
كوريا الجنوبية	1.411-	1.237	1.796	0.433	0.514	8
ماليزيا	0.137	1.456	1.413	0.821	0.957	3
سنغافورة	0.561	2.082	1.919	1.954	1.629	1
جنوب افريقيا	1.658-	0.279	0.326-	0.228-	0.484-	19
تايلندا	0.186-	0.003-	1.135	0.691	0.409	9
تركيا	0.668-	0.091	0.095-	0.222	0.112-	13

جدول (11)
القيمة المعيارية
للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2018-2021)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.173	0.338	0.373	0.295	10
الإمارات	1.395	1.004	1.535	1.311	2
البحرين	0.406	0.585	0.167	0.386	9
تونس	-0.101	0.177	0.088	0.055	15
الجزائر	-0.497	-0.801	-0.497	-0.598	20
السعودية	0.334	0.281	0.594	0.403	7
السودان	-1.472	-1.149	-1.398	-1.340	23
العراق	-1.235	-1.799	-1.304	-1.446	24
عُمان	0.134	0.613	0.453	0.400	8
قطر	0.864	1.014	1.096	0.991	5
الكويت	-0.077	0.334	0.014	0.090	13
لبنان	-0.845	-0.891	-1.068	-0.935	22
ليبيا	-1.759	-1.921	-1.599	-1.760	25
مصر	-0.497	-0.341	-0.537	-0.459	19
المغرب	-0.087	-0.090	-0.108	-0.095	16
موريتانيا	-0.687	-0.611	-0.695	-0.664	21
اليمن	-2.106	-1.864	-1.665	-1.878	26
البرازيل	-0.366	-0.193	-0.289	-0.283	18
الهند	0.290	0.067	-0.057	0.100	12
كورية الجنوبية	1.275	1.376	0.959	1.203	3
ماليزيا	0.996	0.703	0.439	0.713	6
سنغافورة	2.251	2.115	2.700	2.355	1
اسبانيا	0.982	1.115	0.964	1.020	4
جنوب افريقيا	0.258	0.052	0.233	0.181	11
تايلاند	0.350	0.169	-0.258	0.087	14
تركيا	0.024	-0.282	-0.140	-0.133	17

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

جدول (12): القيمة المعيارية

للمؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

عن متوسط الفترة (2018-2021)

	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	-0.313	-0.520	-1.082	0.195	-0.430	17
الإمارات	1.099	2.730	2.126	1.660	1.904	1
البحرين	1.104	-0.483	0.123	-0.246	0.125	12
تونس	-0.249	-0.547	0.285	-0.120	-0.158	14
الجزائر	-0.531	-0.544	-0.241	-1.474	-0.697	23
السعودية	0.986	-0.285	0.191	0.306	0.299	9
السودان	-2.000	-0.549	-1.289	-0.277	-1.029	24
الهند	-1.316	-0.496	-0.646	0.321	-0.534	18
عُمان	0.754	-0.479	0.542	0.676	0.373	8
قطر	1.110	2.577	0.600	0.180	1.117	3
الكويت	1.095	-0.490	1.326	0.132	0.516	6
لبنان	0.360	-0.540	-1.297	-0.876	-0.588	21
ليبيا	0.000	-0.549	-1.797	-1.789	-1.034	25
مصر	-0.475	-0.442	-0.558	0.258	-0.304	16
المغرب	0.163	-0.532	0.398	0.660	0.172	11
موريتانيا	-1.524	-0.549	-0.066	-0.183	-0.580	20
اليمن	-1.983	-0.549	-1.697	0.000	-1.057	26
البرازيل	0.157	-0.204	-0.453	-2.120	-0.655	22
العراق	-1.446	-0.168	-0.804	0.188	-0.558	19
كوريا الجنوبية	1.005	2.256	0.513	1.518	1.323	2
ماليزيا	0.594	-0.289	0.562	1.117	0.496	7
سنغافورة	0.787	0.606	0.853	1.030	0.819	4
اسبانيا	0.765	-0.353	0.062	-1.065	-0.148	13
جنوب افريقيا	-0.280	-0.462	1.255	-1.506	-0.248	15
تايلاند	-0.038	-0.170	1.552	0.967	0.578	5
تركيا	0.178	1.029	-0.460	0.447	0.299	10

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.